



الأمم المتحدة

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة
عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

و

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث
مركز التجارة الدولية

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ٥



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ٥

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

و

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

المجلد الثالث
مركز التجارة الدولية



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
	كتابا الإحالة	iv
الأول -	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	١
الثاني -	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	٣
	موجز	٣
ألف -	معلومات أساسية	٧
باء -	الولاية والنطاق والمنهجية	٧
جيم -	النتائج والتوصيات	٨
	١ - متابعة التوصيات السابقة	٨
	٢ - لمحة مالية عامة	٩
	٣ - الإدارة المالية	١١
	٤ - التزامات نهاية الخدمة	١٢
	٥ - الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة	١٤
	٦ - التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٥
	٧ - الإدارة/الميزنة القائمة على النتائج	١٩
	٨ - بدء المشاريع	٢٨
دال -	إقرارات الإدارة	٢٩
	١ - شطب الخسائر في المبالغ النقدية والمبالغ المستحقة القبض والأصول	٢٩
	٢ - الإكراميات	٢٩

٢٩	٣ - حالات الغش والغش المفترض
٢٩	هاء - شكر وتقدير
	المرفقات
٣٠	الأول - تحليل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون لأول/ديسمبر ٢٠٠٩
٣١	الثاني - تقييم عملية إدارة المشاريع في مركز التجارة الدولية على ضوء مبادئ الممارسات الجيدة
٣٣	الثالث - المصادقة على صحة البيانات المالية
٣٤	الرابع - التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٣٤	ألف - مقدمة
٣٩	باء - استعراض عام
	المرفق
٤٢	معلومات تكميلية
٤٣	الخامس - البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٤٣	الجدول ١-١ - جدول التبرعات الواردة لصالح أنشطة التعاون التقني
٤٥	الأول - بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطي وأرصدة الصناديق
٤٧	الثاني - بيان الأصول والخصوم والاحتياطي وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٤٩	الثالث - بيان التدفقات النقدية
٥١	الرابع - الصندوق العام: بيان اعتمادات
٥٢	ملاحظات على البيانات المالية

كتابا الإحالة

٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢

عملا بالبند ٦-٥ من النظام المالي، أتشرف بتقديم حسابات مركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وقد أعد المراقب المالي هذه البيانات المالية وصدق على صحتها.

وتجري أيضا إحالة نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) بان كي - مون

السيد ليو جياي
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
نيويورك

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية
لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(توقيع) ليو جياي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

قمنا بمراجعة حسابات البيانات المالية المرفقة المتعلقة بمركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والتي تتألف من بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق (البيان الأول)؛ وبيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق (البيان الثاني)؛ وبيان التدفقات النقدية (البيان الثالث)؛ وبيان الاعتمادات (البيان الرابع)؛ والجدول والملاحظات على البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

يُضطلع المراقب المالي للأمم المتحدة بالمسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها بتراهة وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وعن إجراء الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإتاحة الفرصة لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في البيانات المالية استناداً إلى مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا مراجعتنا للحسابات وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بمراجعة الحسابات. وتستلزم هذه المعايير امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية والتخطيط لإجراء مراجعة الحسابات والقيام بها للتأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

ويتضمن إجراء مراجعة الحسابات القيام ببعض الإجراءات من أجل الحصول على الأدلة المستمدة من المراجعة عن المبالغ والإقرارات المدونة في البيانات المالية. ويعتمد اختيار الإجراءات على ما يترتب عليه مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم احتمالات وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ. ولدى تقييم تلك الاحتمالات، ينظر المراجع في الرقابة الداخلية التي يعتمد عليها الكيان في إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل نزيه، وذلك من أجل وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تناسب الظروف، وليس بغرض إبداء رأي بشأن مدى فعالية الرقابة الداخلية التي يجريها الكيان. كما تتضمن عملية مراجعة الحسابات تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستعملة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة، فضلاً عن تقييم عرض البيانات المالية بشكل عام.

ونعتقد بأن الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات كافية وتوفر أساسا معقولا لإبداء رأينا عن مراجعة الحسابات.

الرأي

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بصورة نزيهة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية عن فترة الستين المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يتمثل رأينا علاوة على ذلك، في أن معاملات مركز التجارة الدولية التي اطلعنا عليها، أو التي فحصناها كجزء من مراجعتنا للحسابات، قد جرت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وللسند التشريعي. ووفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، قمنا أيضا بإصدار تقرير مطول عن مراجعتنا لحسابات مركز التجارة الدولية.

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) أمياس مورش

المراقب المالي ورئيس مجلس مراجعي الحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ترينس نوميمبي

المراجع العام للحسابات في جمهورية جنوب أفريقيا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

مركز التجارة الدولية هو وكالة للتعاون الفني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، ويعمل على تنشيط صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفي عام ٢٠١١، قام بتشغيل نحو ٢٢٤ مشروعا وبرنامجا قيد التنفيذ في أكثر من ١١٠ بلدان، ويستخدم بشكل مباشر نحو ٢٦٦ موظفا في مقره في جنيف، ويكمل قدرته بالاستعانة بأكثر من ٤٠٠ من الاستشاريين والمقاولين. وتوافق الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على ميزانيته العادية (٧٢ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١). وتوفر الهياكل الأساسية اللازمة لعمل المركز. أما الإنفاق من خارج الميزانية من الجهات المانحة (٨٦ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١) فيمول مشاريع المساعدة التقنية.

وقام مجلس مراجعي الحسابات (المجلس) بمراجعة البيانات المالية واستعرض عمليات مركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونفذت المراجعة من خلال فحص المعاملات والعمليات المالية بالمقر في جنيف.

رأي مراجعي الحسابات

أصدر المجلس رأيا غير معدل عن مراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

النتيجة العامة التي خلص إليها المجلس

يحرز مركز التجارة الدولية تقدما تدريجيا في تحسين الإدارة المستنيرة لموارده ونتائجه. وقام بتعزيز الطريقة التي يبدأ مشاريعه بها، على الرغم من أنه لا يزال هناك مجال كبير لبناء وتعزيز الضوابط التي نفذت حتى الآن. وعلى الرغم من أن المنظمة لا تزال تعمل على وضع إطار منقح للإدارة القائمة على النتائج الذي يمثل نطاق أنشطتها بشكل أفضل، فإنها تواجه تحديات في كفاءة الاتساق في جمع وتقديم المعلومات عن الأداء. ويمكن أن يقوم مركز التجارة الدولية من أجل زيادة إدارته المالية العامة بتعزيز التحقق من صحة المعلومات المالية، بما في ذلك التحقق من صحة رصيد المواد المستحقة القبض، والاطعن في النتائج التي توصل إليها الخبير الاكتواري، وتعزيز الضوابط المتعلقة باختيار وتعيين الخبراء الاستشاريين.

يعتبر مركز التجارة الدولية منظمة صغيرة نسبياً، تعتقد بأن العديد من التطورات، بما في ذلك تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يعتمد على التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لنظام الأمم المتحدة الجديد لإدارة الموارد في المؤسسة (أوموجا). إلا أن المجلس يرى أن مركز التجارة الدولية هو في وضع جيد يمكنه من تقديم البيانات المالية بشكل متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبعض الفوائد الأولية الإضافية من دون تنفيذ حلول تخطيط موارد المؤسسة على نطاق المنظومة.

النتائج والتوصيات الرئيسية

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

على الرغم من إحراز تقدم في مشروع مركز التجارة الدولية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المجلس يرى أن بالإمكان تقديم بيانات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى جانب بعض الفوائد الأولية لتحسين المعلومات المالية من دون الحاجة إلى الاعتماد على نظام الأمم المتحدة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، وأنه ينبغي أن يكون بإمكان مركز التجارة الدولية معالجة العديد من القضايا التي تم تحديدها بحلول عملية. وبتقديم دعم مناسب للمشروع، يصبح مركز التجارة الدولية في وضع جيد لتقديم بيانات مالية موازية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل عام ٢٠١٤. ويعتبر مركز التجارة الدولية في وضع جيد بالنسبة لمبادرات أخرى، مثل الميزنة والإدارة القائمة على أساس النتائج، للحصول على فوائد كبيرة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنه لم يتم رسمياً بتحديد الفوائد التي يتوقعها من المشروع.

الإدارة المالية

لم يكن مركز التجارة الدولية، خلال الفترة قيد النظر، يقوم باستعراض منهجي للمعلومات الواردة في البيانات المالية والطعن فيها. ولم يكن يقوم بمراجعة دقة المعلومات المقدمة إلى الخبير الاكتواري عن موظفيه الحاليين والسابقين، أو مراجعة الافتراضات التي استخدمها الخبير الاكتواري لحساب استحقاقات نهاية الخدمة للتأكد من أنها معقولة في سياق موظفي مركز التجارة الدولية الحاليين والمتقاعدين، أو السعي إلى فهمها. كما لاحظ المجلس أن المركز لم يسع بنشاط للحصول على تأكيد رصيد المواد المستحقة القبض منذ وقت طويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو النظر في ما إذا كان ينبغي شطب هذه الأصول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الإدارة القائمة على النتائج

بينما لوحظ إحراز مركز التجارة الدولية لتقدم في وضع إطار منقح للإدارة القائمة على النتائج، فإنه بحاجة إلى التخفيف من مخاطر عدم الاتساق في جمع البيانات وعرضها. ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يتمثل في الربط بين النتائج والتكاليف يعتمد إلى حد كبير على تنفيذ نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد في المؤسسة (أوموجا) في الوقت المناسب، وعلى قيام مركز التجارة الدولية بمزيد من الأعمال التحضيرية في عام ٢٠١٣.

إدارة المشاريع

خلص المجلس إلى نتيجة عامة مفادها أن النهج الذي يتبعه مركز التجارة الدولية في تصميم المشاريع واضح ومباشر، ويعبر عن الممارسات الجيدة؛ وأن من شأن تطبيق نظام ضمان الجودة وما يتصل به من عمليات بدء المشاريع يزيد بقوة من نضج إدارة المشاريع في مركز التجارة الدولية؛ بيد أن المجلس وجد مجالا كبيرا للاستفادة من المجالات التالية وتعزيز التحسينات التي أجريت فيها حتى الآن.

وعلى الرغم من أن الإجراءات في مركز التجارة الدولية تعتمد على ممارسة إدارة المشاريع المعترف بها، فإنه لم يعتمد معيارا أو نظاما معترفا به في القطاعين العام والخاص، كمنهجية إدارة المشاريع في بيئة محكمة PRINCE2، لإدارة كامل دورة حياة مشاريعه. ويرى المجلس أن اعتماد مثل هذا المعيار أو النظام سيجلب المزيد من المنافع، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الممارسة الشائعة والاتصال بالممارسين. ولا يتضمن نهج مركز التجارة الدولية تحديد دور رئيسي مقبول عموما لراعي أو "مالك" المشروع.

ولاحظ المجلس ضرورة تحسين النظر في المخاطر لدى تصميم المشاريع واستعراض النظراء. وتم تحديد المخاطر بوضوح في بعض حالات الأعمال التجارية، ولكن لم يكن هناك خطط محددة للتخفيف من حدة المخاطر في كثير من الأحيان، وتُعرقل هذه الخطط بشكل عام من خلال انتشار تقاسم المخاطر بين أطراف متعددة. ولم تكن الآثار المالية المحتملة والمتعلقة بالوقت واضحة بقوة في خطط المشاريع والميزانيات التي ينظر فيها.

ووجد المجلس أن الوثائق المتعلقة بمبررات المشاريع وأغراضها وسياقها كانت أوسع بكثير من الوثائق التي تغطي الجوانب العملية والمخاطر المترتبة على التنفيذ. وكان تخطيط الأنشطة عموما على مستوى موجز ولم يكن هناك بيان للروابط بين الأنشطة وأوجه الترابط بينها. وإن من شأن وجود خطط أكثر تفصيلا للتنفيذ أن توفر للمراجعين والإدارة ضمانات إضافية بأن المشروع سيمضي قدما وفقا للتكلفة والوقت والمواصفات المقررة.

وفي ضوء الاستنتاجات الواردة أعلاه في الجزء الرئيسي من هذا التقرير، يتقدم

المجلس بتوصيات مفصلة تبرز التعليقات التي وردت من إدارة مركز التجارة الدولية. وتتلخص التوصيات الرئيسية في أن يقوم مركز التجارة الدولية بما يلي:

- مواصلة وضع حلول للمخاطر المحددة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا تعتمد اعتمادا كليا على مشروع أو موجا، وتحديد الفوائد من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بدقة أكبر، ووضع منهجية لتتبع وإدارة تحقيق الفوائد.
- وضع إجراءات قوية وموثقة لمراقبة الجودة للتحقق من صحة سلامة البيانات المقدمة إلى خبراءها الاكثاريين.
- العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق والموضوعية في جمع البيانات من أجل مؤشرات الإنجاز الرئيسية لديه وعرضها.
- النظر في التحول إلى نهج لإدارة المشاريع متوائم مع معايير الصناعة، بما في ذلك تحديد أدوار مدراء المشاريع وأدوار الجهات الراعية للمشاريع.
- الطلب إلى مدراء المشاريع والمراجعين من النظراء القيام بالنظر في ما إذا كان قد تم تقييم مخاطر المشروع وتحديد كميا بصورة وافية، وتم تخفيفها عن طريق توزيع واضح للمسؤولية الرئيسية عن الإدارة.
- الطلب إلى المراجعين من النظراء والإدارة العليا السعي للحصول على أدلة على التخطيط التفصيلي لتنفيذ المراحل المبكرة التالية لبدء العمل على الأقل.

التوصيات السابقة

من أصل التوصيات التسع التي قدمت لفترة السنتين السابقة، تم تنفيذ ثلاث منها تنفيذا كاملا، ويجري تنفيذ أربعة منها، ولم تنفذ توصيتان (مقارنة بتوصية تم تنفيذها وثلاث قيد التنفيذ في فترة السنتين السابقة). ويعرب المجلس عن ارتياحه بصورة عامة لكنه يعتبر أن مركز التجارة الدولية بحاجة إلى النظر في كيفية تحسين معدل التنفيذ.

ألف - معلومات أساسية

١ - منذ عام ١٩٦٤، ما فتئ مركز التجارة الدولية يقدم المساعدة للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصادرات عن طريق تنشيط ودعم وتنفيذ المشاريع، مع التركيز على تحقيق القدرة على المنافسة. وهو يقوم بذلك من خلال تقديم خدمات تتصل بالتجارة والتنمية للقطاع الخاص ومؤسسات دعم التجارة وصناع القرار، وبالعامل مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢ - ولا يزال مركز التجارة الدولية منظمة تمر في مرحلة انتقالية. وما زالت الإدارة تولي الأولوية لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، سعياً منها لبناء ثقافة ذات منحى موجه نحو الأداء بشكل أكبر. وفي عام ٢٠١١ ركزت الأنشطة على تدريب الموظفين على تصميم المشاريع، وتقديم مزيد من المبادرات التي يعتزم اتباعها لتعزيز مراحل أخرى في دورة إدارة مشاريع مركز التجارة الدولية. ويستعد المركز لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

٣ - وتواجه قدرة المركز على تقديم الخدمات الفنية والدعم عقبة تتمثل في ارتفاع معدل شغور الموظفين، الذي بلغ ٢٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مع أنه كان أقل من ٣٨ في المائة بكثير في عام ٢٠١٠. وتقوم الإدارة بدراسة أسباب التأخير في التوظيف، واتخاذ مختلف التدابير العلاجية، بما في ذلك التدريب لمساعدة المديرين على تحسين فهمهم لنظام التعيين والاختيار ودورهم فيه.

باء - الولاية والنطاق والمنهجية

٤ - قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لمركز التجارة الدولية واستعرض عملياته للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) لعام ١٩٤٦. وقد أجريت المراجعة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فضلاً عن المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب المعايير الدولية امتثال المجلس للمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ مراجعة الحسابات للتأكد بشكل معقول مما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

٥ - وقد أجريت المراجعة في المقام الأول لتمكين المجلس من تكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بوضوح الوضع المالي لمركز التجارة الدولية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ونتائج عملياته والتدفقات النقدية للفترة المالية، وفقاً للمعايير المحاسبية

لمنظومة الأمم المتحدة. وشملت المراجعة تقييم ما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية قد تم تكبدها للأغراض المقصودة وعمّا إذا كانت الإيرادات والنفقات قد صنفت وسجلت وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتضمنت المراجعة استعراضا عاما للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا لسجلات المحاسبة وغيرها من الأدلة الثبوتية، إلى الحد الذي اعتبره المجلس ضروريا لتكوين رأي حول البيانات المالية.

٦ - واستعرض المجلس أيضا عمليات مركز التجارة الدولية بموجب البند ٧-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة، الذي يتطلب من المجلس أن يدلي بملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة، إدارة وتنظيم عمليات مركز التجارة الدولية. وركز المجلس على دراسة البدء في المشاريع في مركز التجارة الدولية، بما في ذلك التغييرات التي أدخلت مؤخرا على هذه الترتيبات.

٧ - وتم إجراء مراجعة المجلس في مقر مركز التجارة الدولية في جنيف حيث تتمركز جميع وظائفه. وقام المجلس بالتنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتجنب الازدواجية في الجهود.

٨ - ويغطي هذا التقرير مسائل ينبغي، في رأي المجلس، توجيه اهتمام الجمعية العامة إليها، بما في ذلك الطلبات المحددة الموجهة إلى الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٩ - وتمت مناقشة ملاحظات واستنتاجات المجلس مع مركز التجارة الدولية، الذي ترد وجهات نظره على نحو ملائم في التقرير. ولا تتطرق التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى الخطوات التي قد يرغب مركز التجارة الدولية في النظر في اتخاذها فيما يتعلق بالمسؤولين عن حالات عدم الامتثال لنظامه المالي والإداري، والتعليمات الإدارية والتوجيهات الأخرى ذات الصلة.

جيم - النتائج والتوصيات

١ - متابعة التوصيات السابقة

١٠ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، تم تنفيذ ثلاث توصيات من أصل التوصيات التسع التي قدمت لفترة السنتين السابقة، (٣٣ في المائة) تنفيذًا كاملاً، وكانت أربع توصيات (٤٤ في المائة) قيد التنفيذ، ولم تنفذ توصيتان (٢٢ في المائة).

التوصيات التي نفذت جزئيا أو لم تنفذ

١١ - هناك توصية واحدة يرى المجلس أنه لم يحرز تقدم كاف بشأنها حتى الآن وهي ضرورة قيام مركز التجارة الدولية بإعادة النظر في سياسته المتعلقة باستحقاقات الإجازة السنوية ومواءمتها مع المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق باستحقاقات الموظفين. ويرى المجلس أيضا أن المركز يمكن أن يذهب أبعد من ذلك في تطوير سياسته لتمويل التزامات نهاية الخدمة بخصوص عنصر المسؤولية المتعلق ببرنامجه المتعلق بالتعاون التقني.

١٢ - وكرر المجلس معظم التوصيات التي لم تنفذ في الفروع ذات الصلة. وأثيرت التوصية المتعلقة باستعراض عملية الميزانية وإبراز تأثير قيام إحدى المنظمات الأم بالموافقة على مبلغ أقل، مع منظمة التجارة العالمية والأمانة العامة للأمم المتحدة، واتفق على تقديم وثيقة ميزانية واحدة لكلا المنظمتين مما يؤدي إلى تزويد أعضاء منظمة التجارة العالمية في الوقت المناسب بمعلومات أكثر تفصيلا عن الميزانية. وبعد تلك المشاورات، توصل مركز التجارة الدولية إلى أنه سيكون من الصعب جدا أن يجيد عن مبدأ المساواة في تقاسم ميزانية المركز.

٢ - لحة مالية عامة

الحالة المالية العامة

١٣ - مركز التجارة الدولية هو وكالة للتعاون التقني مشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية. وتتولى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تمويل صندوقه العام بالتساوي. وفي فترة السنتين الحالية، تلقى مركز التجارة الدولية مبلغ ٧٢,٨ مليون دولار من الاشتراكات المقررة، بزيادة قدرها ١١,٢ مليون دولار عن فترة السنتين السابقة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦١,٦ مليون دولار). وبلغ مجموع التبرعات ٨٠ مليون دولار (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٢,٨ مليون دولار). وظلت المصادر الأخرى للإيرادات ثابتة عند ٧,١ مليون دولار. وارتفع الدخل الإجمالي للمركز من ١٤١,٦ مليون دولار إلى ١٥٩,٩ مليون دولار. وخلال الفترة نفسها، زاد إنفاق مركز التجارة الدولية من ١٢٩,٥ مليون دولار إلى ١٥٧,٨ مليون دولار، ويعزى ذلك غالبا إلى زيادة تكاليف الموظفين والعاملين بمبلغ ١٩,٧ مليون دولار، وزيادة ٤,١ مليون دولار في تكاليف الخدمات التعاقدية الناتجة عن إبرام اتفاقات إضافية للمنح في إطار برنامج التعاون التقني الموسع.

١٤ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغ مركز التجارة الدولية عن وجود عجز في احتياطياته بمبلغ ١٠,٦ مليون دولار، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مبلغ ٥٨,٩ مليون دولار من الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي لم تمول ولم تعوض بالكامل من خلال تحقيق فائض في الصناديق الأخرى. لكن مركز التجارة الدولية لديه احتياطيات كافية لتغطية التزاماته الحالية وتمويل من الأنصبة المقررة بنحو ٧٦ مليون دولار تمت الموافقة عليها لفترة السنتين التالية. وبالتالي، فإن لديه موارد كافية لمواصلة عملياته العادية في المستقبل المنظور.

١٥ - ويحتفظ بالأرصدة النقدية التي أبلغ عنها مركز التجارة الدولية وقدرها ٥٦,١ مليون دولار في صندوق النقدية المشترك للأمم المتحدة. ويتعلق مبلغ ٤٢,٦ مليون دولار تقريباً بالنقدية التي يحتفظ بها من أجل مشاريع التعاون التقني، منها رصيد حر بمبلغ ٣٥,٥ مليون دولار تقريباً واحتياطي تشغيلي بمبلغ ٤,٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأنشئ الاحتياطي التشغيلي لتغطية التأخر في دفع التبرعات المعلنة، وسد أي نقص في الإيرادات في الصناديق الاستثنائية. ويبلغ المستوى المستهدف للاحتياطي التشغيلي ١٥ في المائة من النفقات السنوية للتعاون التقني.

١٦ - وردا على توصية المجلس التي سبق التأكيد عليها بأن يواصل مركز التجارة الدولية جهوده الرامية إلى زيادة مستوى الاحتياطيات التشغيلية حتى يتم الوصول إلى المستوى الذي يقرره المراقب المالي للأمم المتحدة، تمت زيادة الاحتياطي بمبلغ ١,٤ مليون دولار، ولكن نظرا لزيادة نشاط التعاون التقني، فإن هذا الاحتياطي يمثل ١٠ في المائة من صافي النفقات البالغ ٤٢,٧ مليون دولار لعام ٢٠١١. ومع ذلك، يلاحظ المجلس أن مجموع احتياطيات التعاون التقني لدى مركز التجارة الدولية، عندما تحسب مع الرصيد الحر، تبلغ نحو ٣٩,٨ مليون دولار، أي ما يعادل ٨٥ في المائة من نفقات عام ٢٠١١.

١٧ - ويوافق مركز التجارة الدولية على توصية المجلس بأن يقوم باستعراض احتياجات الاحتياطيات التشغيلية بما في ذلك ما إذا كان مطلوباً أن يبلغ سقف رصيد الاحتياطيات ١٥ في المائة. وسوف يستعرض المركز مستوى كفاية الاحتياطي التشغيلي وتقديم اقتراح للأمم المتحدة.

٣ - الإدارة المالية

تعيين الاستشاريين

١٨ - استعرض المجلس نفقات مركز التجارة الدولية، وقام بتحديد مبلغ ٢٣ مليون دولار تقريباً دفعت للخبراء الاستشاريين. وقام المجلس بفحص ٢٤ دفعة للاستشاريين وعملية الاختيار التي طبقت. وفي حين أن المركز كان قادراً على تقديم تفسيرات لتبرير اختيار كل مرشح، لم يجد المجلس أي أساس منهجي للتعرف على الخبراء الاستشاريين (مثل قائمة أو قاعدة بيانات بالمرشحين المحتملين)، وكشف عن تكرار عدم القيام بتقييم ثلاثة مرشحين على الأقل. ولم يكن هناك أي دليل على أن مركز التجارة الدولية كان يستعرض الأسباب التي حالت بينه وبين تحديد ثلاثة مرشحين مقبولين على الأقل. ويرى المجلس أن الإخفاق المنهجي في تحديد عدد كاف من المرشحين المناسبين يعرض مركز التجارة الدولية إلى زيادة مخاطر ضعف القيمة مقابل المال والغش.

١٩ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بالاحتفاظ بقاعدة بيانات مستكملة للاستشاريين وأدائهم، وأن يتقيد بالسياسات التي توصي بها الأمم المتحدة لتعيين الخبراء الاستشاريين.

المبلغ المستحق القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ - يشير بيان مركز التجارة الدولية عن الأصول والخصوم إلى وجود مبلغ ١,٠٢ مليون دولار مستحق القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المبلغ لم يسدد بعد لمركز التجارة الدولية، وتكبده المركز من جراء نفقات على مشاريع نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ولم يسدد منذ أكثر من سنة. ويمثل المبلغ أكثر من نصف مجموع الأرصدة المستحقة القبض. وتبين للمجلس أنه على الرغم من أن مركز التجارة الدولية واصل مطالبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الرصيد، فإنه لم يتلق أي رد ولا أي تأكيد إيجابي من البرنامج الإنمائي يقر فيه بأنه مدين بهذا المبلغ، وينبغي لمركز التجارة الدولية أن يعتبر المبلغ بمثابة دين هالك.

٢١ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بما يلي: (أ) أن يدير حسابات القبض من خلال المطالبة بصورة منتظمة بمثل هذه الديون الكبيرة المستحقة وأن يسعى بانتظام حيثما كان ذلك ضرورياً، إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الأرصدة الكبيرة؛ (ب) أن ينظر بنشاط في ضرورة اعتبار الأصول هالكة حيث يتعذر الحصول على أي تأكيد إيجابي بصحتها.

٢٢ - وللمعالجة هذه المسألة، اقترح مركز التجارة الدولية مواصلة أعمال المتابعة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الالتزامات غير المصفاة

٢٣ - نتيجة لوجود التزامات غير مصفاة بمبلغ ٤,٠٦٤ دولار لم تغلق تلقائياً، أوصى المجلس في وقت سابق بأنه ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يدرس أوجه القصور في المعالجة التلقائية لنهاية العام التي أدت إلى هذه الالتزامات غير الصحيحة المتبقية في البيانات المالية. ومن خلال استعراض قام به كل من مركز التجارة الدولية والمجلس للالتزامات غير المصفاة في البيانات المالية العائدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تم التأكد من عدم بقاء أي من هذه الالتزامات مفتوحاً أطول من الوقت المسموح به. وفي حين أن مركز التجارة الدولية يجب أن يقوم الآن بشطب الأرصدة التافهة المتبقية للالتزامات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، فإن المجلس يعتبر أن هذه التوصية مغلقة.

٤ - التزامات نهاية الخدمة

٢٤ - التزامات نهاية الخدمة هي استحقاقات الموظفين المستحقة الدفع بعد الانتهاء من الخدمة. وتشير البيانات المالية لمركز التجارة الدولية عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى أن التزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد بلغت ٦٠,١ مليون دولار (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤١,٦ مليون دولار). ومن أصل هذا المبلغ، هناك مبلغ ٥٤,٨ مليون دولار يمثل التأمين الصحي لما بعد الخدمة للموظفين الحاليين والمتقاعدين. ويتم تحديد الالتزامات عن طريق تقييم إكتواري باستخدام سعر للخصم بالاستناد إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة بنسبة ٤,٥ في المائة (٦ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وزادت الالتزامات بمقدار ١٣,٣ مليون دولار (قيدت كنفقة في البيانات المالية للمركز) وذلك بسبب حدوث تغيير في تقلبات سعر الخصم الممنوح في سوق السندات ذات الصلة، وعلى افتراض ارتفاع معدلات تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة للخطط الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقيم جميع متقاعدي مركز التجارة الدولية حالياً.

٢٥ - واستعرض المجلس عمليات التقييم الإكتواري وخلص إلى أن الإكتواريين مؤهلون مهنيًا لإجراء التقييمات، وأن الافتراضات الإكتوارية المستخدمة لحساب سعر الخصم وقياس المكاسب والخسائر الإكتوارية تتماشى مع المعيار المحاسبي ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المتعلق باستحقاقات الموظفين. ومع ذلك، فقد كانت بيانات الإكتواريين التي لا تتعلق بالولايات المتحدة محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن إدارة مركز التجارة

الدولية تتحمل مسؤولية التأكد من أن البيانات التي تقدمها للإكتواريين صحيحة وكاملة، فقد تبين للمجلس أن البيانات التي استعرضها مركز التجارة الدولية ليست هي البيانات التي تم توفيرها في وقت لاحق إلى الخبير الإكتواري ولم يقدم أي تفسير للاختلاف في مجموعات البيانات. ولذلك، فقد قمنا بتنفيذ اختبار إضافي لصحة مراجعة الحسابات، وتمكننا من التأكد من أن البيانات المقدمة إلى الخبير الإكتواري كانت صحيحة مادياً.

٢٦ - ويوصي المجلس بأن يقوم المركز بوضع إجراءات قوية وموثقة لمراقبة الجودة للتحقق من سلامة البيانات المقدمة إلى الإكتواريين بشأن التزامات نهاية الخدمة للموظفين.

٢٧ - وشمل التقييم الإكتواري التزاماً بمبلغ ١,٨ مليون دولار من أجل الإجازات السنوية غير المستعملة. وهذا الالتزام لا يمثل فقط المسؤولية الحالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لكنه يشمل توقعات الإجازات السنوية الإضافية التي استحقها الموظفون بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي حين أن النهج المعتمد يتسق مع فترة السنتين السابقة وتم بيانه بصورة صحيحة وفقاً للسياسة المحاسبية المعمول بها، فإنه لن يكون في المستقبل متوافقاً مع متطلبات المعيار المحاسبي ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً، وربما يكون له تأثير هام على البيانات المالية للمركز وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويحيط المجلس علماً بتفسير مركز التجارة الدولية وإدارة الأمم المتحدة للمعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في هذا الصدد، وسيتابع مناقشة المسألة مع فريق الأمم المتحدة المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٨ - وقد سبق أن أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بإعادة النظر في سياسته بشأن تقييم الالتزامات المتعلقة بالإجازات لدى تنفيذه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية لم تعد ذات صلة بالموضوع، ويستبدلها بالتوصية الواردة أدناه.

٢٩ - يوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بمواءمة عمليات الكشف عن التزامات نهاية الخدمة تماماً مع المعيار المحاسبي ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال توفير المزيد من المعلومات في الإيضاحات الواردة في الملاحظات عن تأثير التغيرات في أسعار الخصم على الالتزامات المعلنة).

٣٠ - وقد أوصى المجلس سابقاً بأن يقوم مركز التجارة الدولية بوضع خطة لتمويل التزاماته المتعلقة بنهاية الخدمة. وأرجأ مركز التجارة الدولية اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة إلى

أن تقوم الأمم المتحدة بوضع مثل هذه السياسة. وفي حين أن مركز التجارة الدولية يقيّد تكاليف دعم البرامج على جميع أنشطة التعاون التقني، فإن هذه الأنشطة لا تقيّد حالياً أي عنصر في ما يتعلق بالتزامات نهاية الخدمة، وهذا سوف يحتاج إلى مراجعة في ضوء حجم تلك الالتزامات. ويرى المجلس أن توصيته السابقة لا تزال صالحة. ويرى أيضاً أن مشاريع التعاون التقني ينبغي أن تغطي كامل تكاليف الموظفين العاملين.

٣١ - وقد وافق المركز على توصية المجلس بأن يستعرض منهجية قيد تكاليف دعم البرنامج وكفالة قيد كامل تكاليف الموظفين على جميع المشاريع. وسوف يستعرض المركز المبلغ المستحق، وينظر في زيادة المعدل ليشمل تمويل التزامات نهاية الخدمة.

٥ - الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة

الممتلكات غير المستهلكة

٣٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أفاد مركز التجارة الدولية في بياناته المالية عن وجود ممتلكات غير مستهلكة قيمتها ٣,٧ مليون دولار بالتكلفة الأصلية (الملاحظة ١١)، منها حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ دولار تتعلق بأصول في الميدان والباقي لدعم الأنشطة العادية لمركز التجارة الدولية في مقره في جنيف.

٣٣ - وقام مركز التجارة الدولية خلال فترة السنتين، استجابة لتوصية سابقة للمجلس ببذل جهود منسقة لتطهير مخزونه الميداني، والتوفيق بين سجلات الجرد والأصول التي يحتفظ بها. ونتيجة لذلك، قام مركز التجارة الدولية بتحديد الأصول (التي تم شراؤها في كثير من الأحيان قبل سنوات عديدة) التي تبلغ كلفتها الأصلية ١,٨ مليون دولار والتي عفا عليها الزمن، والتي نقلت إلى الجهة المستفيدة أو لم تعد مطلوبة وقام بالتخلص من تلك الأصول بطريقة نظامية عن طريق المجالس الرسمية لحصر الممتلكات. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أفاد مركز التجارة الدولية عن عمليات أخرى للتخلص من أصول بقيمة ٦٧٥ ٠٠٠ دولار في انتظار وضع اللمسات النهائية عليها، منها مبلغ ٣٢٥ ٠٠٠ دولار تتعلق بمعدات تكنولوجيا المعلومات عفا عليها الزمن ومبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار يتعلق بأصول تعود لسبعة مشاريع. وينبغي الانتهاء من عمليات التخلص هذه في أقرب وقت ممكن عملياً، وبالتأكيد في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٦ - التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إدارة المشروع وإدارة المخاطر

٣٤ - أنشأ مركز التجارة الدولية فريقاً لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يضطلع فيه المدير التنفيذي بدور الراعي، من أجل تعزيز فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام داخل المنظمة. ويتكون الفريق من منسق المعايير المحاسبية الدولية الذي هو مدير شعبة دعم البرامج، ومدير أحد المشاريع و ١٨ موظفاً آخرين من دوائر الشؤون المالية، والخدمات المشتركة، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وشعبة تنمية الأسواق بما في ذلك أعضاء مناوبون لهم.

٣٥ - ويحتفظ مدير المشروع بسجل لمخاطر المشروع يحتوي على خمسة من المخاطر التي تم تحديدها على أنها تعترض نجاح التنفيذ، اعتبر ثلاثة منها أنها تنطوي على تأثير واحتمال كبيرين وهي:

- أن الأمم المتحدة لن توفر لمركز التجارة الدولية حلاً في إطار تخطيط موارد المؤسسة لتمكينه من الإبلاغ أيضاً على أساس عملته المعمول بها وهي الفرنكات السويسرية كما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- عدم وجود نظم لتسجيل تكاليف تطوير الأصول غير الملموسة، كالبرمجيات التي من المحتمل أن تكون مواداً لمركز التجارة الدولية؛
- أن الأمم المتحدة لن توفر لمركز التجارة الدولية حلاً في إطار تخطيط موارد المؤسسة لتمكينه من القيام بإعادة تقييم شهري لحصته في صندوق الأمم المتحدة المشترك للاستثمار، والنقدية والأرصدة لدى البنوك بالفرنكات السويسرية.

٣٦ - ويرى المركز أن هذه المخاطر الثلاثة تحتاج إلى حل من خلال قيام الأمم المتحدة بوضع نظام جديد لتخطيط موارد المؤسسة (أوموجا). وعلاوة على ذلك، فإنه في التحليل المفصل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكيفية تأثيرها على مركز التجارة الدولية، يعتمد العديد من القضايا التي تم تحديدها على النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة لتسجيل البيانات المطلوبة، أو إجراء الحسابات أو التسويات اللازمة.

٣٧ - ويرى المجلس أن ردود مركز التجارة الدولية على المخاطر التي تم تحديدها والإجراءات المطلوبة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعتمد اعتماداً كبيراً على نظام تخطيط موارد المؤسسة، وأن المركز لم ينظر في إمكانية القيام بمعالجة القضايا التي تم تحديدها بحلول عملية دون الاعتماد الكلي على مشروع الأمم المتحدة لتخطيط موارد

المؤسسة. فمن أجل تسجيل تكاليف تطوير أصوله غير الملموسة على سبيل المثال، يكفي استخدام نظام غير متطور لتسجيل الوقت إلى جانب تحديد أي تكاليف مباشرة، كتكاليف الاستشاريين. ولم يقيم مركز التجارة الدولية بتحديد المخاطر المتعلقة بسلامة البيانات أو إدارة التغيير في سجل المخاطر لديه، كما أن المجلس لم يعثر على أي دليل على معالجة هذه الجوانب الرئيسية للمشروع.

٣٨ - وقام المركز في وقت لاحق بإبلاغ المجلس بأنه قام حالياً بإدراج مخاطره في سجل الأمم المتحدة لمخاطر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن هذا السجل المستكمل للمخاطر قدم لأول مرة إلى الفريق المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٩ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية باستمرار باستعراض مخاطره وتحليل الفجوة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحديد الحلول البديلة للتخفيف تحت إشراف إدارة مركز التجارة الدولية بالنسبة للقضايا العالقة.

٤٠ - وقام المركز بإبلاغ المجلس بأنه يخطط لتتبع الأصول غير الملموسة يدويا وأن فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للأمم المتحدة تعمل على وضع نهج على صعيد المؤسسة لتسجيل هذه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، قام مركز التجارة الدولية بإبلاغ المجلس بأن الأمم المتحدة تقوم حالياً باستعراض خيارات العملات المعمول بها في المركز.

وضع مشروع نموذجي للبيانات المالية

٤١ - تمثل أي مجموعة حسابات نموذجية نمودجا لشكل البيانات المالية الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويشمل البيانات الأساسية، وعمليات الكشف المقررة التي يتعين القيام بها في الملاحظات الداعمة للبيانات الأساسية والسياسات المحاسبية التي يتعين اعتمادها. وتوفر هذه المجموعة فرصة مبكرة للتدقيق فيها أثناء مراجعة الحسابات لتحديد نقاط الضعف المحتملة في البيانات، إما بسبب عدم اكتمال الكشف أو سوء تفسير المعايير والسياسات المحاسبية. ومن شأن هذا الاستعراض المبكر أن يتيح فرصة كافية لمركز التجارة الدولية لوضع مجموعة من البيانات المالية لتحقيق الامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٢ - وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيجري إدخال بعض التغييرات الهامة على عرض البيانات المالية التي لن تعرض من الآن فصاعداً على أساس صناديق

منفصلة، بل تعد على أساس الكيان وفقا للمعيار ١ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - عرض البيانات المالية - بتقديم وجه واحد للإيرادات والنفقات والأصول والخصوم للمنظمة. وهناك حاجة للنظر في ما إذا كانت الجوانب المختلفة لعمليات الكيانات ينطبق عليها تعريف القطاعات، على النحو المحدد في المعايير.

٤٣ - وتشمل التغييرات الرئيسية الأخرى للبيانات المالية ما يلي:

- بيان إضافي يتضمن تفاصيل التغييرات في صافي الأصول وحقوق الملكية وبيان أكثر تفصيلا عن التوفيق بين الميزانية والنفقات
- اتباع سياسات محاسبية أكثر تفصيلا ووضع ملاحظات أكثر شمولاً على البيانات المالية مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية في الإبلاغ المالي
- إجراء تحليل أكثر شمولاً لطبيعة النفقات التي تم تكبدها خلال العام في بيان الأداء المالي (بيان الإيرادات والنفقات)
- عدم تسجيل النفقات إلا عندما يتم استلام السلع والخدمات، وهذا يعني أن يتم الإبلاغ عن الالتزامات على فترة أطول
- الإبلاغ عن الأصول طويلة الأجل في بيان المركز المالي (بيان الأصول والخصوم) وتوزيع تكاليفها بالتساوي على مدى حياتها عن طريق نفقات سنوية، بدلا من قيد قيمتها الكاملة عند شرائها.

٤٤ - وعلى الرغم من أنه سبق أن قام مركز التجارة الدولية بإدخال بعض التغييرات المطلوبة لدى التحول من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كالاقرار على سبيل المثال، ببعض استحقاقات الموظفين مثل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ووضع بعض السياسات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنقيح عمليات الكشف، سيجري إدخال تغييرات إضافية كبيرة في شكل ومحتوى البيانات المالية. وسيستفيد مركز التجارة الدولية من الإعداد المبكر لمجموعة من البيانات المالية الشكلية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وملئها ببيانات محاسبية حقيقية لاختبار مدى ملاءمة العرض المقترح، لمناقشته مع المجلس.

٤٥ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بوضع مجموعة من البيانات المالية الشكلية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تجري مراجعتها داخليا باستخدام دليل مناسب للكشف وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل المناقشة مع المجلس.

٤٦ - وقام مركز التجارة الدولية بإبلاغ المجلس بأنه يقوم باستمرار بتطوير وتحسين بياناته المالية النموذجية وأنه يتوقع أن يقدم أولى بياناته المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع الملاحظات المصاحبة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وسيتم في منتصف عام ٢٠١٤ ملؤها ببيانات محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إدارة تحقيق الفوائد الكاملة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٧ - حصل المجلس على أدلة محدودة على أن الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ترتبط رسمياً بتحقيق أهداف المشروع، وأنه يجري تتبعها، أو أن مركز التجارة الدولية كانت لديه خطة مفصلة لتحقيق الفوائد. ويلاحظ المجلس أن مركز التجارة الدولية قدم أفكاره الأولية حول الفوائد إلى فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كجزء من العمل المستمر الذي تضطلع به فرقة العمل لتحديد المكاسب التي ستجنيها منظومة الأمم المتحدة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإذا كان مركز التجارة الدولية يرمي إلى النجاح في تحقيق الفوائد المرجوة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن من الضروري أن تكون هذه الفوائد موثقة على نحو كاف ومحددة كميًا منذ البداية، وأن تدار بعد ذلك وترصد وتراجع بصورة فعالة للتأكد من بقائها مواكبة للتطورات.

٤٨ - وبمجرد تحقيق الامتثال لتلك المعايير، سيتاح لمركز التجارة الدولية معلومات أكثر دقة وأفضل توقيتاً وقابلية للمقارنة عن تكاليفه كاملة، وعن وضع موجوداته وأصوله وخصومه الملموسة وغير الملموسة وقيمتها. وإذا لم يتم استخدام تلك المعلومات من أجل اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن نشر الموارد وتحديد الفرص المتاحة لتحسين فعالية التكاليف، ستضيع الفوائد الكاملة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذلك، من المهم أن تكون المحالات التنفيذية المرتبطة باعتماد هذه المعايير على استعداد الآن لتحديد كيفية استخدام هذه المعلومات الجديدة لدفع فعالية التكاليف.

٤٩ - ويقر المجلس بأن الفوائد الكاملة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف تأتي بمرور الزمن، ولكن التخطيط لتحقيقها يجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. فمن غير الواضح حالياً من هي الجهة المسؤولة في مركز التجارة الدولية عن تحقيق الفوائد. ولم يلتزم أصحاب الأعمال بتحقيق فوائد قابلة للقياس الكمي يمكن أن تعزى إلى مجال عملهم، وليس بإمكانهم تحديد كيفية تحقيق الفوائد أو قياسها. ومن دون وجود رؤية واضحة لتحقيق الفوائد ومساءلة واضحة عن تحقيقها على صعيد وحدة الأعمال، هناك خطر لا داعي له في تأخر الفوائد المحتملة أو ضياعها. وبدون خطط واضحة ومتفق عليها رسمياً لتحديد ما سيتم تنفيذه

من تغييرات في الأعمال التجارية، هناك خطر يتمثل في أن أصحاب الأعمال أو غيرهم من أصحاب المصلحة سيقاومون أو يرفضون إجراء التغييرات اللازمة لتحقيق الفوائد.

٥٠ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بتحديد واضح للأهداف المتوخاة والفوائد المرجوة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضع منهجية لتتبع تحقيق المنافع وإدارتها.

٥١ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بتعزيز برنامجه لإدارة التغيير على نطاق المنظمة من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تحديد كيفية قيام الإدارة العليا في كل وحدة من وحدات الأعمال بامتلاك عملية تحقيق الفوائد المرجوة وقيادتها خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبعده.

٥٢ - وقام مركز التجارة الدولية بإبلاغ المجلس بأن إدارته العليا ستشارك في وضع الخطط اللازمة لتحقيق الفوائد، وسوف تعمل على امتلاك العملية، ولكن المركز يرى أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم إلا بعد أن تكون الأمم المتحدة قد وضعت الخطط الخاصة بها.

٧ - الإدارة/الميزنة القائمة على النتائج

٥٣ - الإدارة والميزنة القائمة على النتائج هي عملية يجري فيها:

- تصميم البرامج والشروع في تنفيذها من خلال مجموعة من الأهداف المحددة سلفاً والنتائج المتوقعة
- وتستمد النتائج المتوقعة من النواتج وترتبط بها
- ويتم قياس الأداء بواسطة الأهداف ومؤشرات الأداء، باستخدام الإطار المنطقي، الذي يتم فيه تحديد النتائج المتوقعة حتى تكون محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها، وواقعية ومحددة زمنياً.

٥٤ - ويتمثل هدف مركز التجارة الدولية في تعزيز التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تنمية التجارة والمشاريع؛ من خلال ثلاثة خطوط عمل رئيسية هي:

- مساعدة صناع القرار على دمج القطاع الخاص في الاقتصاد العالمي
- تعزيز قدرات مؤسسات تعزيز التجارة التي تقدم الدعم للشركات
- تحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات.

٥٥ - وحافظ مركز التجارة الدولية منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على ثمانية مؤشرات لتقييم النتائج وفقا لهذه الخطوط الثلاثة. وينطوي هذا العمل على قياس عدد من: استراتيجيات تنمية التجارة؛ والشبكات الوطنية؛ وتحسين المواقف التفاوضية؛ ومؤسسات تعزيز التجارة التي حققت تقدما؛ والمقترحات المقدمة من مؤسسات الترويج؛ وتمكن الشركات القادرة على صياغة استراتيجيات تجارية، من التصدير أو الالتقاء بالزبائن المحتملين ومن ثم وضع العقود في صيغتها النهائية. ويجري تحديد جميع المؤشرات كميا وربطها بالأهداف.

تصميم وتنفيذ مؤشرات جديدة تقوم على النتائج

٥٦ - لاحظ المجلس مع ذلك في تقريره السابق (A/65/5 (Vol. III)، و Corr.1) أن مركز التجارة الدولية اكتفى بمجرد قياس عدد المنظمات أو الشركات المعنية ولكنه لم يحاول تقييم الآثار على التجارة الدولية. ووافق مركز التجارة الدولية على توصية المجلس لتحسين مؤشرات الإنجاز التي يستعملها والأهداف المرتبطة بها بغية تحسين تقييم الأثر النوعي لمشاريعه.

٥٧ - ولا تزال المؤشرات الثمانية نفسها تستعمل حاليا في مركز التجارة الدولية لغرض إبلاغ الجهات المانحة والشركاء والجمعية العامة وأصحاب المصلحة الآخرين عن النتائج على صعيد المؤسسة. ومع ذلك، فقد قام المركز بإبلاغ المجلس عن خطته للانتقال التدريجي إلى الإبلاغ عن المؤشرات المنقحة بحلول الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وإدراج الإبلاغ عن النتائج بحلول الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتنتظر المقترحات مصادقة المولين الرئيسيين لمركز التجارة الدولية والجهات المعنية في الأمم المتحدة. ويرى المجلس أن التحسينات الرئيسية المحتملة في الترتيبات المقترحة هي:

- تحسين التغطية طوال فترة عمل مركز التجارة الدولية، بدءا من أجهزة الاستخبارات التجارية من خلال العمل مع الهيئات التجارية الوطنية والحكومات، إلى عمله مع المؤسسات الفردية. ونتيجة لذلك، فإن الإطار الجديد سيضم لأول مرة استخدام دوائر المعلومات التجارية التابعة لمركز التجارة الدولية والبيانات الإحصائية التي تقدمها عن أسواق التصدير.
- زيادة التمييز بين نتائج الأعمال التجارية حسب نوع الجنس، التي تعكس الأهداف الإنمائية الدولية للنهوض بالمرأة، والتي تتطلب هيكلة تقديم التقارير إلى العديد من أصحاب المصلحة في مركز التجارة الدولية.

- وضع لوحة لقياس النتائج على الإنترنت في مطلع عام ٢٠١٣ من أجل تحسين التقارير الخارجية المقدمة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الجهات المانحة.
- القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لوضع مؤشرات لآثار المشروع، كتوليد الصادات، ودعم الوظائف والاستدامة البيئية وملئها بخطط الأساس بحلول الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

٥٨ - ويخطط المجلس علما بالتحديات الرئيسية التي سوف تحتاج إلى أن تدار بشكل فعال إذا أراد مركز التجارة الدولية أن تتحقق أغراضه بوجه عام وضمن الموارد المحدودة (ميزانية مباشرة للتنفيذ بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار). وتشمل هذه التحديات:

- **إدارة مخاطر الخوافر الضارة:** يعمل معظم المؤشرات الرئيسية المقترحة لمركز التجارة الدولية على تتبع عدد من المؤسسات أو الكيانات التي تبلغ عن إجراء تحسينات من خلال المساعدة التي يقدمها مركز التجارة الدولية. وهناك خطر كامن يتمثل في أن السعي لتحقيق هذه الأهداف يمكن أن يبدد موارد مركز التجارة الدولية عبر هيئات هامشية متعددة بدلا من تحقيق أقصى قدر من العمل في المؤسسات الرئيسية التي تقدم أكبر عائد للاستثمار. ويتعارض هذا مع جهود المركز المستمرة لتركيز موارده المحدودة نسبيا على البرامج ذات الأولوية والبلدان الأقل نموا. ولدى الإدارة ضوابط من شأنها أن تقلل من هذه المخاطر، كوجود تحد أقوى في بداية البرنامج (المشار إليه في الفرع ١٠ أدناه)، ولكن الخطر لا يزال قائما. وترى الإدارة أنه سيتم تقليل هذا الخطر إلى حد كبير عندما يبدأ مركز التجارة الدولية في تطبيق الترتيبات الجديدة التي يجري وضعها حاليا، لتقييم احتياجات البلدان وتقديم دعم متكامل للتجارة والمؤسسات والمصدرين.

- **إدارة مخاطر الذاتية وعدم وضوح العزو في الردود:** يتعلق معظم المؤشرات بكيانات تتلقى المساعدة وتبلغ عن نفسها، وتتضمن بيانات تفيد بأن الكيان قد حقق تحسينات نتيجة لمساهمة مركز التجارة الدولية. وهذه المؤشرات الموحدة لا تظهر موضوعية هذه الردود، وتثبت مدى ذاتية التحسينات وإلى أي مدى تم تحقيقها من خلال عمل مركز التجارة الدولية. ويتطلب مثل هذه القضايا عادة إجراء تقييم مفصل مستقل. ولدى مركز التجارة الدولية سياسة تتطلب إجراء مثل هذا التقييم.

• **الحد من التضارب في جمع البيانات:** أحاط المجلس علما بالمشاكل السابقة التي شابت قيام مركز التجارة الدولية بجمع البيانات من أجل المؤشرات، والتي أدت إلى اتجاهات مضللة أو غامضة. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ كانت مؤشرات مركز التجارة الدولية المتعلقة بالشركات عند مستويات تفوق المستويات المستهدفة بنسبة تتراوح من ٥ مرات إلى ٢٧ مرة. وأكد المركز للمجلس أن النتائج تأثرت بشدة من جراء التغييرات في تفسير الزمن الذي ينبغي أن تحسب فيه التحسينات. وفي عام ٢٠١١، أصدر المركز توجيهات لتحسين اتساق الممارسات في هذا المجال، وبدأ في تدريب مديري المشاريع على تصميم المشاريع، ولكن المخاطر الملازمة نفسها تنطبق على المؤشرات الجديدة.

• **الحد من عدم الاتساق في عرض البيانات:** لاحظ المجلس أن مؤشرات مركز التجارة الدولية المقترحة تشمل مزيجا من العروض، وبعضها يحسب العدد المطلق للكيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات، والبعض الآخر لا يعرض إلا الزيادة في الكيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات. وفي حين أننا ندرك أن المركز يلتزم بشروط مقر الأمم المتحدة، باستخدام أسس مختلفة عبر مجموعة من التدابير التي يمكن أن تزيد من صعوبة التفسير. فالاقتصار على تسجيل الزيادة يترك القارئ في حالة من الالتباس بشأن مستوى الأساس الذي تحققت الزيادة فوقه، ويعني أيضا أن الحفاظ على مستوى العام الماضي، (الذي يمثل في بعض الأحيان خيارا متعمدا لمركز التجارة الدولية)، لا يمثل أي إنجاز.

• **تخفيف أعباء الإبلاغ التي يتحملها الشركاء في أقل البلدان نموا:** إن القدرة المؤسسية وقدرة نظام البيانات في أقل البلدان نموا مقيدة، وهناك مبدأ معترف به في مجال التنمية الدولية مفاده أن الجهات والوكالات المانحة ينبغي أن تنسق وتوائم طلباتها بشأن الحصول على المعلومات. والتحدي الذي يواجهه مركز التجارة الدولية هو تنسيق المؤشرات الجديدة على نحو فعال مع مؤشرات الشركاء الآخرين. وأكد المركز للمجلس أن هذا يظل هدفا رئيسيا في تطويره المستمر للإدارة القائمة على النتائج.

٥٩ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بما يلي: (أ) عند الإبلاغ عن مؤشرات المتعلقة بالإنجاز، توفير التعليقات المصاحبة والبيانات التي توضح عدد الكيانات التي تبلغ عن إدخال تحسينات تعزى إلى مركز التجارة الدولية والتي يوجد مقرها في البلدان ذات الأولوية أو أقل البلدان نموا؛ (ب) دمج مؤشرات المختارة المتعلقة بالأداء في التقارير التجميعية المنشورة عن التقييم الدوري المفصل للبرامج، لتوفير رؤية

وتأكيد أعمق على وجود تحسينات وعزوها إلى مساهمة مركز التجارة الدولية؛ (ج) الحد من التضارب والتباين في مؤشرات الإنجاز عن طريق إنتاج بيانات تفصيلية للتعريف والمذكرات التوجيهية في أقرب وقت ممكن بعد الموافقة على المؤشرات، وكذلك قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦٠ - ويوصي المجلس أيضا بأن يتشاور مركز التجارة الدولية مع أصحاب المصلحة وغيرهم من وكالات تشجيع التجارة لكفالة تنسيق إعداد التقارير، وجعل الأعباء التي تنطوي عليها متطلباتها الخاصة قابلة للاستدامة.

الربط بين التكاليف والنتائج

٦١ - لاحظ المجلس في تقريره السابق عدم الربط بصورة واضحة بين الإنجازات والموارد المخصصة في تقارير مركز التجارة الدولية عن الأداء. ولم يترتب على التقصير في الإنجاز عواقب من حيث إعادة تخصيص الأموال ولم تحر أي مقارنة بين البيانات المالية وبيانات البرمجة. ويبين هذا في جزء منه عدم وجود تفاعل بين نظم البيانات الأساسية. وأوصى المجلس سابقا بأن يقوم مركز التجارة الدولية بالنظر في طرق إيجاد روابط بين موارد الميزانية والنتائج. وقامت الإدارة بإبلاغ المجلس بالخطوة الأولى التي اتخذتها في هذا الاتجاه في التخطيط التشغيلي لعام ٢٠١٢، من خلال تطبيق عقوبة بنسبة مئوية يتم تطبيقها عندما تقوم الشعب التنفيذية بإعادة صياغة مواردها من خارج الميزانية.

٦٢ - ويرجع تاريخ النظام الحالي لتخطيط موارد المؤسسة في مركز التجارة الدولية إلى مطلع عام ١٩٩٠ وهو لا يربط بين النواتج والنتائج وتأثير عمل المنظمة وإنفاق الموارد بشكل فعال. أما النظم الحالية لدى مركز التجارة الدولية فتبلغ عن التكاليف المتكبدة في المقام الأول على البنود المحاسبية (مثل الموظفين والخبراء الاستشاريين أو السكن)، أو مجاميع تكاليف الشعب. ويلاحظ المجلس أن مركز التجارة الدولية يعتمد على وضع نظام الأمم المتحدة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة الذي سيمكنه من الربط بين التكاليف والنتائج.

٦٣ - ويلاحظ المجلس أن مركز التجارة الدولية قد رتب أولويات العمل حسب النتائج بدلا من تسجيل التكاليف في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، على الرغم من بذل بعض الجهد للبدء في تسجيل التكاليف بطرق عمل جديدة، مثل النماذج البدوية لجمع التكاليف، ريثما يتم تنفيذ نظام الأمم المتحدة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة. وقامت إدارة المركز بإبلاغ المجلس بأنها تعترم وضع رابط بين الكلفة والنتائج لجزء يتراوح من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من حافظتها

الاستثمارية في نهاية عام ٢٠١٢. وفي هذا السياق، يرى المجلس أن أهم التحديات وحالات عدم اليقين التي يواجهها مركز التجارة الدولية هي على النحو التالي:

- إنشاء نظم لتسجيل النفقات العامة المركزية، مثل تكنولوجيا المعلومات، والمشتريات أو الخدمات القانونية، وإعادة تخصيص هذه النفقات حيثما ينطبق ذلك على مشاريع وبرامج محددة. ويعتزم مركز التجارة الدولية إيلاء الأولوية لهذا العمل في عام ٢٠١٣.
- تعزيز قدرته على تسجيل تكاليف الموظفين وتوزيع هذه التكاليف بدقة بين مختلف المشاريع والبرامج. ويلاحظ المجلس أن مركز التجارة الدولية، على الرغم من كونه شركة تجارية استشارية فعالة يتعلق أكثر من ٨٠ في المائة من تكاليفها بالموارد البشرية، فإنه ليس لديه نظام لتسجيل وقت الموظفين لدعم هذا الوضع. ويدرك المجلس أن الخطة تتمثل في قيام مشروع الأمم المتحدة لتخطيط موارد المؤسسة بتقديم نموذج لتسجيل الوقت.

٦٤ - وتعتبر الأحكام المستنيرة بشأن فعالية التكاليف هي مفتاح النجاح لمركز التجارة الدولية كمنظمة صغيرة تتلقى طلبات عديدة على مواردها من أكثر من ١٠٠ بلد، وتضطر إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن تخصيص الموارد بالتشاور مع الجهات المانحة.

٦٥ - ويكرر المجلس توصيته بإقامة صلة بين الإنجازات والموارد المخصصة، واستخدام البيانات المتعلقة بضعف الإنجاز لإرشاد عملية إعادة تخصيص الأموال.

٦٦ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بالاشتراك مع الفريق المعني بتنفيذ مشروع الأمم المتحدة لتخطيط موارد المؤسسة (أوموجا) لضمان اعتماد نظام تسجيل وقت الموارد البشرية.

٨ - بدء المشاريع

معلومات أساسية

٦٧ - درس المجلس نهج مركز التجارة الدولية إزاء بدء المشاريع كجزء من مراجعته للمسائل الإدارية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. بموجب البند ٧-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٦٨ - واستنتج المجلس من عمله أن نهج مركز التجارة الدولية إزاء تصميم المشاريع يظهر دمج الممارسات المهنية الجيدة، وأن إدخال عملية ضمان النوعية وما يتصل بها من عمليات تتعلق ببدء المشاريع قد زاد من نضج إدارة المشاريع في المركز. ويعرض المرفق ٢ المعايير

الأساسية التي استخدمها المجلس، بالاستناد إلى الممارسات الجيدة المعترف بها مهنيًا وإلى تقييمنا لممارسات المركز. وتوصيات المجلس الواردة فيما يلي مصممة بحيث تعتمد على التحسينات التي جرت حتى الآن وتعزيزها.

٦٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، وافقت الإدارة العليا لمركز التجارة الدولية على ترتيبات جديدة في مجال تصميم المشاريع ترمي إلى تحسين جودة مقترحات المشاريع الجديدة واتساقها. وتقع في صميم الترتيبات الجديدة آلية داخلية لاستعراض الأقران ترمي إلى ضمان جودة الوثائق الصادرة أثناء تصميم المشروع قبل عرضها على الإدارة للموافقة عليها. ويتوخى مركز التجارة الدولية أن يفضي تحسين تصميم المشاريع إلى تعزيز من الفعالية والكفاءة في تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصد التقدم المحرز فيها وتقييمها، علاوة على تحسين المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية للمركز ومع قواعد المشتريات في الأمم المتحدة.

٧٠ - وليست مشاريع مركز التجارة الدولية بوجه عام مشاريعاً رأسمالية كبرى. ولا يتجاوز أي منها ١٠ ملايين دولار، ومعظمها تقل تكلفته عن ٣ ملايين دولار. وتنصب بنود الإنفاق الرئيسية على المتعاقدين الأفراد وموظفي المركز والسفر والتدريب. وبالرغم من صغر حجم المشاريع، فإنها تنطوي على تعقيدات ومخاطر: فالمشاريع الخمسة التي استعرضها المجلس تضمنت مشاركين متعددين من القطاعين العام والخاص، ومواقع جغرافية شتى، ولغات متعددة، وثقافات متنوعة، وممارسات مختلفة في مجال الأعمال التجارية.

٧١ - ورغم أن مديري المشاريع في مركز التجارة الدولية يسافرون كثيراً إلى الدول المستفيدة، فإن الجزء الأكبر من دورهم يجري عن بعد، انطلاقاً من جنيف. ويتطلب ذلك جودة عالية في تصميم المشاريع وفحصاً داخلياً على يد الخبراء في مرحلة مبكرة من دورة حياة المشروع. فمن شأن الأخطاء أو التفاصيل غير الملائمة في مراحل تصميم المشروع أن تفضي إلى خطط غير صائبة وغموض في تحديد الأدوار والمسؤوليات، وهو ما يجعل العمل عن بعد صعباً ويزيد من خطر تجاوز التكلفة والوقت والإخفاق في تحقيق الأهداف.

وضع قواعد متسقة في مجال بدء المشاريع وضمان الجودة

٧٢ - لاحظ المجلس أنه بالرغم من أن الإجراءات في مركز التجارة الدولية تعتمد على الممارسات المهنية المتعارف عليها، فإن المركز لم يعتمد معياراً أو نظاماً معترفاً به لإدارة المشاريع في القطاعين الخاص والعام، مثل "منهجية إدارة المشاريع في بيئة محكومة" (PRINCE2) أو بيانات ممارسات معهد إدارة المشاريع، طوال كامل دورة حياة إدارة مشاريعه. ويرى المجلس أن اعتماد معيار أو نظام معترف به لإدارة المشاريع من شأنه توفير

مسار ثبت صلاحه لإدخال التحسينات مستقبلا على إدارة المشاريع، وتعزيز وحدة النهج والفهم على مستوى مركز التجارة الدولية ومع ممارسي إدارة المشاريع الخارجيين، وتعزيز إمكانية الحصول على البرامج التدريبية الجاهزة لمديري المشاريع والمراجعين الأقران.

٧٣ - ويوصي المجلس بأن ينظر مركز التجارة الدولية في الانتقال إلى معيار أو نظام معترف به لإدارة المشاريع خلال ثلاث سنوات.

٧٤ - بدون منهجية معترف بها لإدارة المشاريع، يواجه مركز التجارة الدولية خطراً أكبر يتمثل في عدم اتساق ما يغطيه الاستعراض من موضوعات. ويلجأ الأقران الذين يقومون بالاستعراض الداخلي إلى إرشادات أساسية بشأن ما ينبغي أن يتضمنه كل مكون من مكونات تقديم المشروع. ولكن عند استخدام هذا النموذج، يعتمد المراجعون أساساً على خبراتهم الفردية أو أطروهم المرجعية عند إجراء الفحص. ومن شأن توحيد المعايير باستخدام نظام معترف به أن ييسر التصنيف المتسق لمشاريع مركز التجارة الدولية وفقاً لمعايير محددة للمخاطر والتعقيد. ولذا فإن المشاريع الأصغر أو الأقل تعقيداً قد تسوّغ اتباع "نهج مبسط" أثناء خضوعها لعملية استعراض الأقران.

٧٥ - ويقتصر نطاق استعراض الأقران على بدء المشاريع، ولذا فإنه يفي باختصاصه المنصوص عليه. بيد أن المجلس يلاحظ أن استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمل مركز التجارة الخارجية قد كشف عن مسائل تتعلق بإدخال تغييرات على أبعاد رئيسية للمشاريع بعد انتهاء تصميمها، بما في ذلك الميزانية والنطاق والأنشطة، دون ما يدل على استعراض تلك التغييرات والموافقة عليها. ويرى المجلس أن ذلك يشير إلى أوجه قصور في إجراءات تغيير المشاريع المتبعة في المركز، ويؤكد الحاجة إلى استعراض الأقران أو طريقة أخرى لاستعراض التغيير.

٧٦ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بفحص أي تغييرات ذات شأن في الوثائق الرئيسية لإدارة المشاريع (مثل تعديل الميزانيات والنطاق والنواتج) أثناء "مرحلة التنفيذ - الرصد" من خلال القيام باستعراض موثق على يد أحد أعضاء الإدارة العليا، أو مراجعين أكفاء، أو إحدى الجهات الراعية للمشروع على الأقل.

تعزيز المساءلة الإدارية

٧٧ - تتمثل إحدى الممارسات الجيدة المعترف بها في إدارة المشاريع في تحديد أدوار منفصلة لمدير المشروع وراعي المشروع. وعادة ما يكون الراعي مسؤولاً تنفيذياً في منظمة ما (عادة دون مستوى مجلس الإدارة) تناط به المسؤولية عن نجاح المشروع ويتمتع بسلطة

ووقت كافيين لدعمه. وعمليا، يناصر الراعي المشروع، ويسهم في إزالة العراقيل التي تحول دون تنفيذه بنجاح كنقص الموارد، ويتولى الإشراف العام دون الاستغراق في الإدارة اليومية التي تظل مسؤولية مدير المشروع. وكثيرا ما يكون الرعاة في وضع أفضل يتيح لهم تقييم نواتج المشاريع الطويلة الأجل عوضا عن النواتج والنتائج المباشرة التي يميل مديرو المشاريع إلى التركيز عليها. وينبغي أن يتنوع مستوى المدير الذي يضطلع بدور الراعي وفقا لحجم المشروع ومخاطره وتعقيده. وينبغي قدر الإمكان أن يكون دوره متوائما مع المسؤوليات وأوجه المساءلة الإدارية القائمة ومعززا لها.

٧٨ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية في عملية إدارة المشاريع بتحديد دور الراعي لكل مشروع يكون مسؤولا عن كفالة ما يلي: (أ) وجود ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لتنفيذ المشروع؛ (ب) وجود ترتيبات لإدارة أوجه الترابط بين المشاريع في البرامج التي تتضمن عدة مشاريع؛ (ج) وجود ترتيبات مناسبة لتتبع نواتج المشروع من حيث تحقيق الآثار المستهدفة على المستفيدين، وليس مجرد إنجاز المشروع.

تحسين ضمان إنجاز المشاريع

٧٩ - وجد المجلس أن الوثائق المتعلقة بمبررات المشاريع وأغراضها وسياقها كانت أوسع بكثير من الوثائق التي تغطي الجوانب العملية والمخاطر المترتبة على الإنجاز. وبوجه عام، كان تخطيط الأنشطة عند مستوى موجز، حيث يجري التعبير عن الجداول الزمنية للمشاريع بمخططات غانت Gantt (الحد الزمني). ولم تُظهر مخططات غانت الروابط والصلات بين الأنشطة. وبينما قد يكون هذا المستوى الوجيه كافيا لتعريف المشروع، فمن المرجح أنه سيكون غير كافٍ لمراقبة عمل المشروع عبر الزمن. ومن شأن الخطط الأكثر تفصيلا أن تزود المراجعين والإدارة بضمانات إضافية بأن المشروع سيسير وفق ما تمت الموافقة عليه من جدول زمني وتكلفة ومواصفات.

٨٠ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية فوراً بإلزام المراجعين الأقران والإدارة العليا على السواء بالسعي إلى الحصول على أدلة على التخطيط التفصيلي على الأقل لمراحل العمل الأولى بعد بدء المشروع.

٨١ - وكانت خطط مشاريع مركز التجارة الدولية (وأطرها المنطقية) تميل إلى التركيز على النهج والنواتج لتحقيق تغيرات وحلول لصالح المستفيدين. وبوجه أعم، لاحظنا قدرا أقل من التعمق في وصف كيفية رصد المشاريع وإدارتها وحكمها، والتقارير عن إدارة المشاريع التي يتعين إصدارها واستعراضها والموافقة عليها خلال مرحلة التنفيذ - الرصد بغية

تتبع التقدم المحرز في المشروع. ومن شأن وجود قائمة مرجعية مثلاً، أن يحسّن الاتساق بين عمليات الاستعراض ويوضح الوثائق المتعلقة بالتخطيط والإبلاغ والمراقبة والمواصفات التي يتعين على مركز التجارة الدولية والمشاركين إصدارها واستعراضها والموافقة عليها طوال دورة حياة المشروع. ويمكن أيضاً أن تعمل المؤشرات المرتبطة بها على حشد تعاون المشاركين لتحقيق الأهداف الكلية للمشروع من حيث الزمن والتكلفة والجودة.

٨٢ - ويوصي المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية في مرحلة بدء كل مشروع بتحديد العمليات والنواتج التفصيلية المتعلقة بإدارة المشروع، بما في ذلك التقارير المرحلية عن المشروع التي ستستخدم في تتبع التقدم المحرز على أساس المعالم الأساسية التالية:

- (أ) الأنشطة التفصيلية لإدارة المشروع التي يتعين إنجازها؛
- (ب) قياسات القيمة المكتسبة أو النواتج؛
- (ج) النفقات الفعلية والمتوقعة.

تقييم وإدارة مخاطر المشاريع

٨٣ - لم يكن ما ترتب على مخاطر المشاريع من آثار مالية وزمنية محتملة وما أدت إليه من عدم اليقين شديدة الوضوح في خطط المشاريع والميزانيات التي جرى فحصها. وكانت المخاطر محددة بوضوح في دراسات الجدوى، ولكن لم يكن هناك في كثير من الأحيان خطط محددة للتخفيف من أثرها. ولم تكن وثائق بدء المشاريع واضحة بشأن ما إذا كان مدير المشروع قد أدرج الاستجابات الرامية إلى تخفيف المخاطر ضمن استراتيجية المشروع وخطة عمله. ويمكن أن تتحقق تحسينات في خطط العمل في المستقبل نتيجة لقيام مركز التجارة الدولية مؤخراً بتطبيق صيغة محسنة لخطة إدارة المخاطر، التي تتضمن بنوداً لاحتمالات المخاطر وأثرها.

٨٤ - ويوصي المجلس بأن ينظر مديرو مشاريع مركز التجارة الدولية ومراجعو فريق ضمان الجودة تحديداً في ما يلي: (أ) ما إذا كانت المخاطر قد قُيّمت بشكل سليم، بما في ذلك التحديد الكمي لأثرها بقيمة نقدية (أي ما إذا كان للمخاطر أثر مالي)؛ (ب) إلى أي مدى تجري معالجة المخاطر التي تم تحديدها عن طريق ترتيبات التخفيف/الطوارئ؛ (ج) ما إذا تم تخصيص مسؤولية ومساءلة واضحة عن إدارة المخاطر التي جرى تحديدها.

دال - إقرارات الإدارة

١ - شطب الخسائر في المبالغ النقدية والمبالغ المستحقة القبض والأصول

٨٥ - قام مركز التجارة الدولية بإبلاغ المجلس بأنه شطب رسمياً مبالغ مستحقة تبلغ قيمتها ٥٦ ٠٠٠ دولار (مقابل ٢٤ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين السابقة) تتعلق بسلف سفر وسلف للموظفين معلقة لفترة طويلة ولم تعد قابلة للاسترداد (٤٠ ٠٠٠ دولار) ونفقات سفر غير قابلة للاسترداد لخبراء تقنيين في المركز لحضور اجتماع في عام ٢٠٠٧ (١٦ ٠٠٠ دولار). وشطب المركز أيضاً ممتلكات غير مستهلكة ^١ قدرت قيمتها بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢ ٠٠٠ دولار) تتعلق بمواد غير مستهلكة ^٢ فقدت خلال فترة السنتين.

٢ - الإكراميات

٨٦ - لم يبلغ مركز التجارة الدولية عن أي إكراميات أثناء فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ولم تكتشف أي إكراميات خلال عملنا في مراجعة الحسابات.

٣ - حالات الغش والغش المفترض

٨٧ - لم يبلغ مركز التجارة الدولية المجلس عن أي حالات غش أو غش مفترض عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ولم يكتشف عن أي من هذه الحالات خلال عملنا في مراجعة الحسابات.

هاء - شكر وتقدير

٨٨ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعبر عن تقديره للمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية ومدير دعم البرامج وموظفيهما نظراً لما أبدوه من تعاون وعون لموظفي المجلس.

(توقيع) ليو جيايبي

المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

(توقيع) أمياس مورش

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) تيرنس نومبيسي

المراجع العام للحسابات في جنوب أفريقيا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

المرفق الأول

تحليل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

موجز التوصية	الفترة المالية التي صدرت فيها	المنفذة كلياً	المنفذة جزئياً	غير متجاوزتها
الفقرة لأول مرة	المنفذة كلياً	المنفذة جزئياً	المنفذة كلياً	المنفذة جزئياً
تحليل الأثر الذي يحدثه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إجراءاته الإدارية والمالية.	٢٢	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
عند استعراض عملية الميزانية التي طلبتها اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، تسليط الضوء على أثر مبدأ تقاسم تمويل الميزانية العادية مناصفة في حالة إقرار إحدى المنظمتين الممولتين لمبلغ يقل عما تقره المنظمة الأخرى.	٢٩	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
فحص أي قصور في تجهيز التزامات نهاية العام آلياً عبر نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أدى إلى بقاء التزامات غير صحيحة في البيانات المالية.	٣٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة مستوى الاحتياطي التشغيلي إلى أن يصل إلى المستوى المقرر.	٤١	٢٠٠٥-٢٠٠٤	X	
استعراض سياسته المتبعة في تقييم الالتزامات المتعلقة بالإجازات لدى تنفيذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	٦٣	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
وضع خطة تمويل من أجل التزامات نهاية الخدمة للنظر فيها وإقرارها من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.	٦٧	٢٠٠٧-٢٠٠٦	X	
تنقيح مؤشرات الإنجاز المتعلقة به والأهداف المرتبطة بها بهدف تحسين تقييم الأثر النوعي لمشاريعه.	٧٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
النظر في سبل إيجاد صلات بين موارد الميزانية والنتائج.	٧٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
(أ) ضبط سجلات الجرد الميداني وتحديثها على النحو الصحيح؛ (ب) شطب الممتلكات غير المستهلكة المتعلقة بالمشاريع المنجزة في الميدان من قوائم الجرد الميداني وإيداعها لدى مستخدمين آخرين أو التخلص منها إذا كان ذلك مناسباً.	٨٥	٢٠٠٩-٢٠٠٨	X	
المجموع	٣	٤	٢	صفر
النسبة المئوية	٣٣ %	٤٤ %	٢٢ %	صفر %

المرفق الثاني

تقييم عملية إدارة المشاريع في مركز التجارة الدولية على ضوء مبادئ الممارسات الجيدة

مبادئ الممارسات الجيدة لإدارة المشاريع	عملية فريق ضمان نوعية المشاريع - المجالات الرئيسية للاهتمام في مركز التجارة الدولية
ينبغي أن يكون للمشروع دراسة جدوى	خطة المشروع: الأقسام ١ - الخلفية والسياق؛ ٢ - المبرر؛ ٦ - الميزانية.
ينبغي أن يدار المشروع على أساس أهداف محكمة تتعلق بالزمن والتكلفة والجودة (على أن يُقيم التقدم المحرز ونجاح المشروع بعد ذلك على أساس تلك الأهداف، وكذلك على أساس دراسة الجدوى)	خطة المشروع: المرفق الأول: "مؤشرات" الإطار المنطقي؛ المرفق الثاني: خطة العمل.
ينبغي الإبلاغ عن التقدم المحرز في المشروع على أساس جدول زمني معتمد بالمعالم الرئيسية	خطة المشروع: قسم النموذج ٧ (ميم) و (هـ)؛ المرفق الرابع: خطة الرصد.
ينبغي مراقبة العمل عن طريق هيكل مفصل للعمل	خطة المشروع: المرفق الأول: "مؤشرات" الإطار المنطقي؛ المرفق الثاني: خطة العمل.
ينبغي تقسيم دورة حياة المشروع إلى مراحل للمساعدة في رصد التقدم المحرز	خطة المشروع: الفرع ٣ - الاستراتيجية؛ المرفق الثاني: خطة العمل؛ المرفق الرابع: خطة الرصد.
ينبغي أن توجد إجراءات لإدارة المخاطر والمشاكل (بما في ذلك خيارات تتعلق بتصعيدها إلى مديرين محددين)	خطة المشروع: الفرع ٣ - الاستراتيجية؛ المرفق الثاني: خطة العمل؛ المرفق الرابع: خطة الرصد؛ المرفق الخامس: خطة إدارة المخاطر.
النتائج المحرزة ينبغي أن تقي بمعايير الجودة قبل قبول استخدامها	خطة المشروع: المرفق الأول: "مؤشرات" الإطار المنطقي.
ينبغي أن تخضع عملية إدارة المشروع ذاتها لمستويات محددة ومعايير للجودة	خطة المشروع: الفرع ٣ - الاستراتيجية؛ الفرع ٥: التنظيم والإدارة؛ المرفق أولاً: "مؤشرات" الإطار المنطقي.
	اتفاقيات مستوى الخدمات المبرمة في سياق بعض المشاريع
	ورقة "دور مدير المشروع"
	وثيقة "دور المدير القطري"

مبادئ الممارسات الجيدة لإدارة المشاريع	عملية فريق ضمان نوعية المشاريع - المجالات الرئيسية للامتثال في مركز التجارة الدولية
ينبغي التعامل رسمياً مع طلبات إدخال تغييرات على المشاريع	خطة المشروع: الفرع ٣ - الاستراتيجية؛ الفرع ٥: التنظيم والإدارة؛ المرفق الأول: "مؤشرات" الإطار المنطقي.
ينبغي تحديد عمليات استعراض نتائج المشاريع والموافقة عليها	عملية فريق ضمان نوعية المشاريع ذات الخطوات الثلاث.
	خطة المشروع: الفرع ٣ - الاستراتيجية؛ الفرع ٥: التنظيم والإدارة؛ المرفق الأول: "مؤشرات" الإطار المنطقي.
ينبغي لمديري المشاريع تقديم التقارير إلى راع للمشروع بملك دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع ويكون مسؤولاً في نهاية المطاف عن نجاح المشروع أو فشله	خطة المشروع: الفرع ٣ - الاستراتيجية؛ الفرع ٥: التنظيم والإدارة؛ المرفق الأول: "مؤشرات" الإطار المنطقي.

الفصل الثالث

المصادقة على صحة البيانات المالية

أُعدّت البيانات المالية المتعلقة بمركز التجارة الدولية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفقاً للقاعدة ١٠٦-١٠ من النظام المالي.

وأدرج موجز السياسات المحاسبية الجوهرية المطبقة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلع بها مركز التجارة الدولية أثناء الفترة المشمولة بهذه البيانات، والتي يضطلع الأمين العام بالمسؤولية الإدارية عنها.

وأشهد بصحة البيانات المالية المرفقة المتعلقة بمركز التجارة الدولية، والمرفقة من البيان الأول إلى البيان الرابع.

(توقيع) ماريا يوجينا كاسار
الأمينة العامة المساعدة والمراقبة المالية

٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢

الفصل الرابع

التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

ألف - مقدمة

١ - إن مركز التجارة الدولية هو وكالة للتعاون التقني مشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالجوانب التجارية لتنمية التجارة. وتمثل مهمة مركز التجارة الدولية في تمكين الأعمال التجارية الصغيرة من تحقيق النجاح في عمليات التصدير في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق القيام مع الشركاء، بتزويد القطاع الخاص ومؤسسات الدعم التجاري ومقرري السياسات بحلول مستدامة وشاملة للجميع لتنمية التجارة. ويمثل المركز، الذي يشترك في رعايته الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، جهة التنسيق لجميع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تشجيع التجارة، حسب ما أكدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، ويتولى مركز التجارة الدولية المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ "الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات" من البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وخلال فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠، حافظ البرنامج على تركيزه على الزبائن الذين يخدمهم مركز التجارة الدولية وعمل على تحقيق الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، بالصيغة التي اعتمدت بها خلال الاجتماع الثالث والأربعين للفريق الاستشاري المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وهي: (أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة الدعم المقدم إلى مقرري السياسات؛ (ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على تقديم الدعم للمشاريع التجارية؛ (ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات عن طريق ما يقدمه مركز التجارة الدولية من تدريب ودعم.

٢ - وفيما يتعلق باستجابات المنظمة المتعلقة بتنفيذ البرامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ركز مركز التجارة الدولية جهوده على ستة مجالات رئيسية وهي: (أ) الإسهام في التنمية المستدامة عن طريق العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) التركيز على احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مع التزام المركز بتخصيص ٥٠ في المائة على الأقل من موارده الخارجة عن الميزانية لهذه الأولوية)؛ (ج) بناء قدرات التصدير من خلال توفير حلول قطرية متكاملة؛ (د) الحلول المنسقة إقليمياً؛ (هـ) المنافع العامة العالمية من أجل توفير حلول يمكن الوصول إليها على الصعيد العالمي؛ (و) التركيز على النواتج والأثر. وثمة عامل رئيسي

في استراتيجية المركز يتمثل في الصقل المستمر لأدواته ومنهجيته بغية كفاءة موازنة المساعدة التقنية المقدمة دوماً مع احتياجات النظام التجاري العالمي المتغيرة سريعاً. أما العامل الرئيسي الثاني فيتمثل في تنفيذ نظام لضمان الجودة لكفالة قياس وتحسين نظام إدارة المشاريع. وتماشياً مع التزامنا بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تم إيلاء الأولوية لضمان الجودة العالية في مرحلة تصميم المشاريع والخدمات، بالاستناد إلى الفكرة القائلة بأن التصميم الجيد للمشروع يفضي إلى تنفيذ أيسر وأفضل، ومن ثم إلى فرصة أكبر في تحقيق النواتج والآثار المطلوبة.

ومن أجل دعم استجاباته المتعلقة بتنفيذ البرامج، ركز مركز التجارة الدولية على خمسة مجالات تنظيمية داخلية وهي كما يلي:

(أ) حشد المزيد من الموارد، عبر تنفيذ المسارات المكملة الثلاثة التالية لحشد الموارد: '١' تأمين التدفق الرأسمالي للموارد الخارجة عن الميزانية عن طريق الجهات المانحة التقليدية، وذلك بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة والصعوبات التي يواجهها العديد من الحكومات المانحة التقليدية؛ '٢' حشد الموارد من أجل توسيع الأنشطة في المناطق التي لا يتمتع مركز التجارة الدولية فيها بتمويل كبير، مثل منطقة المحيط الهادئ حيث أعلنت أستراليا عن مساهمة لمدة ثلاث سنوات لصالح المركز خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ '٣' وضع نهج ملائم لإزاء الشروط المحددة للجهات المانحة الناشئة. وفي هذا السياق، ما برحت الأحداث تتقدم مع الصين وتركيا. ومن المتوقع أن يجري وضع استراتيجية شاملة لحشد الموارد خلال فترة السنتين التالية من أجل مواجهة تلك البيئة المتغيرة سريعاً. وعلى الرغم من صعوبة البيئة الاقتصادية الحالية، استطاع المركز زيادة نفقاته السنوية الممولة من خارج الميزانية إلى ٤٧,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١١، متجاوزاً التزامه الأصلي بزيادتها إلى ٤٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٣؛

(ب) الارتقاء بمستوى الإدارة المالية: في ظل الجهود المتواصلة لتنفيذ تدابير تتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبالأعداد لتنفيذ النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، أدخل مركز التجارة الدولية تحسيناً على التقارير المالية الشهرية المقدمة للإدارة، وهو ما أسفر عن زيادة كفاءة إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية، وتحسين توقع التدفقات المالية على نحو يكفل تعزيز تخطيط الموارد وتوافرها؛

(ج) الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال تحسين الرصد والإبلاغ بشأن الموارد البشرية، والتركيز القوي على تحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية مركز التجارة الدولية المتعلقة بالبشر، بما في ذلك تدشين أداة لرصد عمليات التوظيف، ونظام جديد

لاختيار الموظفين يتماشى مع النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة، وبدء تنفيذ استراتيجية للتعليم والتنمية، وإنشاء مجلس استشاري للتعليم تابع لمركز التجارة الدولية، إضافة إلى الجهود المستمرة لدعم عمل المركز عن طريق تبسيط العمليات الإدارية؛

(د) تحسين الاتصالات، من خلال تدشين موقع جديد لمركز التجارة الدولية على شبكة الإنترنت مصمم بشكل يركز على احتياجات الزبائن، وشراء برنامج للمركز لإدارة العلاقة مع الزبائن من أجل تحسين خدمة الزبائن وتبادل المعلومات عبر المنظمة؛

(هـ) زيادة فعالية المنظمة، من خلال الجهود المستمرة للتعليم من الخبرة المكتسبة من الأعمال الرامية إلى إعداد مناهج للممارسات السليمة وتدشين برنامج رائد للتعليم الإلكتروني في الشركات، ينتظر أن يسهم في زيادة فعالية تنفيذ برامج المركز في هذا المجال.

٣ - وتضمنت النتائج الرئيسية لعملية التحسين المستمر هذه زيادة أثر المركز على أفقر البلدان وأضعفها (أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)، إذ بلغ معدل تنفيذ مساعداته التقنية ٥٥ في المائة في عام ٢٠١١، وارتفاع معدلات الرضا في صفوف المستفيدين، إذ أشار أكثر من ثلاثة أرباع الجيبين على استطلاع أجري في عام ٢٠١١ إلى أن نوعية مشاريع وخدمات المركز قد تطورت إيجابياً على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، وزيادة مستوى الرقابة على مرحلة تصميم المشاريع عن طريق تطبيق نظام لضمان جودة المشاريع، وتدريب ٨٠ من مديري مشاريع المركز على مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، والتحرك عامة نحو إدماج الإدارة القائمة على النتائج في جميع مستويات هيكل الإبلاغ في المركز. وشهدت نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تطوراً هاماً يتمثل في إعداد الخطة الاستراتيجية للسنوات الأربع ٢٠١٢-٢٠١٥ واعتماد إطار منطقي جديد للشركات في المركز لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وسوف يجري تقديمهما للموافقة عليهما في أيار/مايو ٢٠١٢ في الاجتماع السادس والأربعين للفريق الاستشاري المشترك. وثمة سمات ثلاث رئيسية للإطار الجديد: (أ) فهو يستهل انتقالاً تدريجياً من قياس النتائج إلى قياس الأثر؛ (ب) وهو يدمج "القضايا الجنسانية" و "الشمولية" و "الاستدامة" في عملية الإبلاغ عن المشاريع؛ (ج) ويُدْرَج طموحاً كبيراً لتعميم المنظور الجنساني عن طريق الالتزام برصد عدد كبير من مؤشرات النواتج والأثر على أساس جنساني.

٤ - وظلت البيئة التجارية تمر بموجات خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ورغم أن التجارة العالمية استردت عافيتها بقوة في عام ٢٠١٠، فإن الأسواق الرئيسية ظلت تنوء بعبء استمرار ارتفاع معدلات البطالة، ومستويات الديون السيادية التي لا يمكن تحملها والاختلالات المالية، مع ما يقترن بذلك من خطر ركود اقتصادي عالمي جديد. ولا تزال

أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة تكافح لكي تنافس دولياً بحافضة صادراتها غير المتنوعة. ويؤثر انعدام الاستقرار واليقين بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية تأثيراً مباشراً في الطلب على الصادرات وعلى معونة التعاون الإنمائي، مما يلحق الضرر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وهذه البلدان أيضاً متأخرة عن ركب سبل العولمة الابتكارية التي ينفذها القطاع الخاص ضمن سياق تفتيت عمليات الإنتاج وعولمة سلاسل القيمة. ولا يزال يتعين اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية ولا يزال مصيرها مجهولاً، رغم أن منظمة التجارة العالمية تظل المنتدى الرئيسي الذي تملك فيه البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية قوة تفاوضية تمكنها من التفاوض على الالتزامات والقواعد الحاكمة للتجارة الدولية وإنفاذ تلك الالتزامات والقواعد لصالح القطاع الخاص لكل منها في نهاية المطاف. بيد أن البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية تواجه تحديات متزايدة في ظل الاستبدال المتزايد للحوافز الجمركية الآخذة في الانخفاض بعدد من المتطلبات غير الجمركية التي يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الامتثال لها لتحقيق النجاح في التصدير. وتتوافق استجابة المركز لتلك التحديات مع خمسة محاور استراتيجية وهي: بناء الوعي، وتقوية مؤسسات دعم التجارة، وتعزيز السياسات، ودعم المؤسسات، وتعميم مراعاة الشمولية والاستدامة.

٥ - ويدرك مركز التجارة الدولية أن تحقيق التنمية التجارية للقطاعات الإنتاجية لاقتصاد ما مع التركيز على الإدماج الاجتماعي، والحد من الأثر البيئي، والعودة بالنفع بشكل منصف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشباب والمجتمعات المحلية الفقيرة، علاوة على تعزيز التكافؤ بين الجنسين، لا يمكن أن يتم إلاّ باتّباع نهج شامل للجميع وإقامة شراكات مستدامة. ومن الأمثلة على هذا النهج في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الشراكة المستمرة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية الثلاث، ألا وهي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والرامية إلى إقامة تحالفات بين مختلف القطاعات المعنية بتنمية التجارة وتشجيعها؛ وتحالفات مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وعمل مركز التجارة الدولية أيضاً بشكل كبير مع المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، ومع الإطار المتكامل المعزز، وعملية "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وعمل المركز أيضاً مع البنك الدولي والأونكتاد ومصرف التنمية الأفريقي من أجل إنتاج المنافع والخدمات العامة العالمية، واستمر في تحسين فرص الحصول على

خدمات المعلومات التجارية عن طريق إقامة شراكة مع المركز الهولندي لتعزيز الواردات من البلدان النامية. وأخيراً، دخل المركز في شراكات عديدة تجمع بين المشتريين ووكالات التنمية والمنتجين، علاوة على الجهات الفاعلة في جانب العرض من سلسلة القيمة، ولا سيما في القطاعات الزراعية الغذائية.

٦ - وقام مركز التجارة الدولية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بوضع أنشطة وفقاً لولايته، تركز على المعلومات التجارية وحلول تشجيع التصدير. ومما يدل على جهود المركز المتواصلة لزيادة أثره على أفقر البلدان وأضعفها أن ٥٥ في المائة من المساعدة التقنية التي قدمها المركز في عام ٢٠١١ ذهب إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتيجة لذلك أعرب مقرر السياسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن رضاهم بنسبة ٨٣ في المائة عن الدعم الذي قدمه المركز. كما زاد المركز من الرقابة على نوعية المشاريع زيادة كبيرة من خلال تدريب موظفيه في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وفي عام ٢٠١١، بلغت نسبة مشاريع المركز التي تمثل امتثالاً كاملاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج ٦٤ في المائة. وقد يُفسّر ذلك أن ٦٨ في المائة من مؤسسات دعم التجارة التي استفادت من مشاريع المركز أو أنشطته التدريبية تعطي تصنيفاً إيجابياً لأدائه في دعم جهودها لتحسين الخدمات على مدى السنوات الثلاث الماضية (٢٠٠٩-٢٠١١)، وأن ٧٢ في المائة من المؤسسات تعتبر أن جودة منتجات المركز وخدماته تطورت إيجابياً على مدى السنوات الثلاث الماضية (٢٠٠٩-٢٠١١). وبذل المركز خلال فترة السنتين جهوداً حثيثة لبناء الوعي ونشر المعرفة من خلال تحسين الرصد من أجل زيادة الشفافية. ونتيجة لذلك، بلغ معدل تنفيذ النواتج المكلف بها ٩٨ في المائة (بما في ذلك نواتج التعاون التقني)، تمثل نحو ١٠ في المائة من مجموع نواتج الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تمثل نسبة أعلى من الحجم النسبي لمركز التجارة الدولية ضمن الأمانة العامة. وأخيراً، اتجه المركز إلى التركيز على كفاءة الشمولية في أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها في مجالات معلومات التجارة وتشجيع التصدير. وعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة النساء ٤٤ في المائة من المشاركين في الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي نظمها المركز، وهو ما يمثل ٨٠,٥٦ امرأة، أو ما يعادل ١٦,٤ في المائة من إجمالي عدد النساء الذين دربتهم الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٧ - وعُقد الاجتماع الخامس والأربعون للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١ وجمع بين الهيئتين الأم للمركز، والدول الأعضاء في الأونكتاد، وأعضاء منظمة التجارة الدولية، والجهات المانحة والجهات المستفيدة. وجرّت أيضاً مشاورات منتظمة مع الجهات المانحة والجهات المستفيدة في إطار اللجنة

الاستشارية للصندوق الاستثماري العالمي التابع للمركز. وفي اجتماع الفريق الاستشاري المشترك الذي عقد عام ٢٠١١، أُشيد بالمركز على برامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها والتقدم الذي أحرزه في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وقال المندوبون أيضاً إن المركز يسير على المسار الصحيح لوضع نهج استراتيجي إزاء تصميم المشاريع وتنفيذها، كما أُشيد بالمركز على جهوده المتواصلة في تنفيذ برامج عالية الجودة تلي طلب الزبائن. وأثنى المندوبون على تركيز المركز المتزايد على خدمة أشد البلدان ضعفاً - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونوقش أثر الربيع العربي على عمل المركز، وأعرب المندوبون عن اعتقادهم بأن التغيرات الجارية سوف تزيد من أهمية عمل المركز من أجل مساعدة البلدان على إعادة بناء اقتصادها. وشددت بلدان كثيرة على الأهمية المتواصلة لعمل المركز المتعلق بتعميم المنظور الجنساني في أنشطته الجارية في المقر وفي الميدان، ورحبت ببدء تنفيذ برنامج المرأة والتجارة، الذي يعتبره بعض الجهات المانحة عنصراً رئيسياً في برامج عمل المركز. وستبدأ فترة السنتين المقبلة بزيادة تحسين تقديم التقارير عن الإدارة القائمة على النتائج وتقديم التدريب على الإدارة القائمة على النتائج بشأن جميع جوانب دورة إدارة المشاريع، بما في ذلك التقييم، بالإضافة إلى التركيز على جودة التنفيذ مقابل زيادة الموارد، مع التزام ثابت بتحقيق أثر إيجابي في مجال الصادرات والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - استعراض عام

٨ - تُبين البيانات المالية الأول والثاني والثالث والرابع النتائج المالية الناشئة عن أنشطة مركز التجارة الدولية. وتوضح الملاحظات المتعلقة بهذه البيانات سياسات المركز بشأن تقديم التقارير المحاسبية والمالية، وتقدم معلومات إضافية عن كل صندوق على حدة.

الإيرادات والنفقات

٩ - يمول أكثر من نصف أنشطة مركز التجارة الدولية من أموال من خارج الميزانية، بينما تمول الأنشطة الباقية من الميزانية العادية. وفي إطار الترتيبات الإدارية والترتيبات المتعلقة بالميزانية المتبعة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والتي أقرتها الجمعية العامة في مقررها ٤١١/٥٣ وقرارها ٢٧٦/٥٩، تقدّر الميزانية العادية للمركز بالفرنك السويسري ويتم تقاسمها مناصفة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وتُقرر أنصبة كل من المنظمتين والإيرادات المتنوعة الصافية أيضاً بالفرنك السويسري. وترد في البيان الرابع معلومات موجزة عن الاعتمادات والنفقات في الميزانية العادية.

١٠ - ويرد فيما يلي مجموع الموارد التي أنفقت، أثناء فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حسب مصدر الأموال، مقارنة بفترة السنتين السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠	الزيادة (النقصان)
الميزانية العادية	٦٢ ٠٢٤	٧٢ ١٠٣	١٠ ٠٧٩
أنشطة التعاون التقني ^(أ)	٦٤ ٥٧٩	٨٥ ٥٩٧	٢١ ٠١٨
تكاليف دعم البرامج	٧ ٠٩٥	٧ ٥٧٣	٤٧٨
الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	٣ ٩٥٧	٢ ٣٨٢	(١ ٥٧٥)
الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد	١٩٠	٢٢٢	٣٢
جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق	(٨ ٣٩٢)	(١٠ ١٠٨)	(١ ٧١٦)
مجموع النفقات	١٢٩ ٤٥٣	١٥٧ ٧٦٩	٢٨ ٣١٦

(أ) تشمل الأنشطة المضطلع بها بموجب الإطار المتكامل والتي يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الجهة التي تدير الصندوق الاستثماري نيابة عن الإطار المتكامل. وتشمل أيضا المشاريع الممولة في ظل مبادرة "توحيد الأداء".

وترد تفاصيل هذه النفقات في البيان الأول. ومن الجدير بالذكر أن الموارد في جميع الصناديق (باستثناء الصندوق العام وتكاليف دعم البرامج) تخصص لأغراض محددة ولا تكون متاحة لتغطية تكاليف البرامج الأساسية التي ينفذها مركز التجارة الدولية.

١١ - ومقارنة بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، زادت نفقات مركز التجارة الدولية من الميزانية العادية عموما بمبلغ ١٠,١ ملايين دولار لتبلغ ٧٢,١ مليون دولار، وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع تكاليف الوظائف المعتمدة وإنشاء وظائف جديدة وإلى التضخم والتقلبات في أسعار الصرف.

١٢ - وازدادت نفقات التعاون التقني لتصل إلى ٣٨,٧ مليون دولار عام ٢٠١٠ وإلى ٤٦,٩ مليون دولار عام ٢٠١١، أي ما مجموعه ٨٥,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة ٣٢ في المائة مقارنة بمجموع نفقات التعاون التقني التي بلغت ٦٤,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى التقلبات في أسعار الصرف وإلى ارتفاع الإنفاق الناجم عن تنفيذ المزيد من البرامج الكبيرة.

الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق

١٣ - بلغت حصة مركز التجارة الدولية الكلية في صندوق النقدية المشترك لمكاتب الأمم المتحدة الموجودة خارج المقر ما مجموعه ٥٦ ٠٨١ ٠٠٠ دولارا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وشملت ودائع نقدية وودائع لأجل بمبلغ ٦ ٣٧٤ ٠٠٠ دولار، واستثمارات قصيرة الأجل بمبلغ ١٦ ٠١٧ ٠٠٠ دولار، واستثمارات طويلة الأجل بمبلغ ٣٣ ٥٥٣ ٠٠٠ دولار، وفائدة مستحقة قيد التحصيل بمبلغ ١٣٧ ٠٠٠ دولار. وخصص من هذا المجموع ما مقداره ٤٢ ٥٦٥ ٠٠٠ دولار لأنشطة التعاون التقني.

١٤ - وتشمل التزامات مركز التجارة الدولية المتراكمة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد، الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأيام الإجازات المتراكمة. وكانت الالتزامات الثلاثة جميعها تُحدد بالاستناد إلى تقييم اكتواري، تقوم به مؤسسة اكتوارية مستقلة ومؤهلة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قُدِّرَت التزامات المركز المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمبلغ ٥٤ ٨٣٩ ٠٠٠ دولار، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن بمبلغ ٣ ٤٩٦ ٠٠٠ دولار، وأيام الإجازات المتبقية بمبلغ ١ ٧٨١ ٠٠٠ دولار، وهو ما يبلغ مجموعه ٦٠ ١١٦ ٠٠٠ دولار. ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٨ ٥٤٧ ٠٠٠ دولار مقارنة بالمجموع البالغ ٤١ ٥٦٩ ٠٠٠ دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ما يُفسَّر أساسا باستخدام الخبر الاكتواري لأسعار خصم أدنى من ٦,٠ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٤,٥ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٥ - أما رصيد الصندوق العام لمركز التجارة الدولية الذي بلغ ٦٩٥ ٠٠٠ دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فقد رُدَّ إلى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالتساوي عام ٢٠١١. وأدت المساهمات البالغة ٧٢ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار الواردة من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وإيرادات الاستثمار البالغة ١٤٣ ٠٠٠ دولار، والإيرادات المتنوعة البالغة ٥٣٦ ٠٠٠ دولار، إلى إتاحة أرصدة بلغ مجموعها ٧٣ ٥٠٢ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ووصل حجم النفقات، بما فيها الالتزامات غير المصفاة البالغة ٢ ٨٥٢ ٠٠٠ دولار، إلى ٧٢ ١٠٣ ٠٠٠ دولار إضافة إلى تسويات الفترات السابقة البالغة ٣٦ ٠٠٠ دولار. وبعد أخذ المعلومات السابقة في الاعتبار، وكذلك إلغاء التزامات الفترات السابقة البالغة ٤٢٨ ٠٠٠ دولار، بلغ رصيد الصندوق العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ما قيمته ١ ٧٩١ ٠٠٠ دولار.

١٦ - وتبين الاحتياطيات وأرصدة الصناديق الموحدة عجزا متراكما قدره ١٠ ٦٢٩ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إذ أن استحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد الخدمة البالغة ٦٠ ١١٦ ٠٠٠ دولار التي أقرت على أساس التقييم الاكتواري

لم تُموَّل. وفي حين أن مبدأ ”دفع المستحقات أولاً بأول“ يُطبَّق حالياً إزاء استحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد، فإن الجمعية العامة، في قرارها ٢٤١/٦٤، قد طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عن إدارة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

المرفق

معلومات تكميلية

١ - يتضمن هذا المرفق المعلومات المطلوب من الأمين العام تقديمها.

شطب الخسائر في النقدية وحسابات القبض

٢ - عملا بالقاعدة ١٠٦-٨ من القواعد المالية، تم شطب حسابات قبض بمبلغ ٥٦ ٠٢٧ دولارا خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

شطب الخسائر في الممتلكات

٣ - عملا بالقاعدة ١٠٦-٩ من القواعد المالية، تم شطب خسائر في الممتلكات بمبلغ ٣ ١١٤ دولارا خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الإكراميات

٤ - لم تدفع أي إكراميات خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الفصل الخامس

البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البيان الأول

مركز التجارة الدولية

بيان الإيرادات والنفقات والتغيرات في الاحتياطات وأرصدة الصناديق عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	البيانات المالية عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(٢)	استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	تكاليف دعم البرامج	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	الصندوق العام	الإيرادات
٣٠ ٨٢٤	٣٦ ٥٦٥	-	-	-	-	-	٣٦ ٥٦٥	الأنصبة المقررة ^(٣)
٣٠ ٨١٣	٣٦ ٢٥٨	-	-	-	-	-	٣٦ ٢٥٨	منظمة التجارة العالمية
٧٢ ٧٦٧	٨٠ ٠٤٦	-	-	-	-	٨٠ ٠٤٦	-	الأمم المتحدة
٢ ٩١٦	٣ ٧٠١	-	-	-	-	٣ ٧٠١	-	التبرعات
٩٤٣	٨٨١	(٩ ٤٦٩)	-	١ ٠٠٥	٩ ٣٤٥	-	-	أموال محصلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات
٢ ٤٧٩	١ ٧٨٣	-	٣٢	٧٢	١١٨	١ ٤١٨	١٤٣	إيرادات مقابل الخدمات المقدمة
٨٢٨	٧١١	(٦٣٩)	٦٦٣	-	٨	١٤٣	٥٣٦	إيرادات الفوائد
١٤١ ٥٧٠	١٥٩ ٩٤٥	(١٠ ١٠٨)	٦٩٥	١ ٠٧٧	٩ ٤٧١	٨٥ ٣٠٨	٧٣ ٥٠٢	إيرادات أخرى/متنوعة
مجموع الإيرادات								
النفقات								
١٠٠ ٥١٥	١٢٠ ٢٢٤	(٦٣٩)	٢٢٢	١ ٦٦٠	٦ ٦٢٢	٥٤ ٥٦٧	٥٧ ٧٩٢	تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد
٢ ٦٦٠	٣ ٩٤١	-	-	٢٦	-	٣ ٢١٢	٧٠٣	السفر
٧ ١١٩	١١ ٢٢٢	-	-	٣١	٩١	٨ ٢٢٤	٢ ٨٧٦	الخدمات التعاقدية
٧ ١١٣	٨ ٠٠٣	(٢٠)	-	٦٦	٢١	١ ٦٣٣	٦ ٣٠٣	مصروفات التشغيل
٢ ٥٢٧	٢ ٨٠٧	(٥٢)	-	٢٢٩	-	١ ٠١٥	١ ٦١٥	المقتنيات

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(ج)	المجموع ٢٠١١	المجموع ٢٠٠٩ ^(د)
٢ ٨١٤	٧ ٨٧٥	٨٣٩	٩٦	-	(٥٢)	١١ ٥٧٢	٩ ٥١٩
مجموع النفقات المباشرة	٧٦ ٥٢٦	٧ ٥٧٣	٢ ١٠٨	٢٢٢	(٧٦٣)	١٥٧ ٧٦٩	١٢٩ ٤٥٣
-	٩ ٠٧١	-	٢٧٤	-	(٩ ٣٤٥)	-	-
مجموع النفقات	٨٥ ٥٩٧	٧ ٥٧٣	٢ ٣٨٢	٢٢٢	(١٠ ١٠٨)	١٥٧ ٧٦٩	١٢٩ ٤٥٣
زيادة (نقصان) الإيرادات عن النفقات	(٢٨٩)	١ ٨٩٨	(١ ٣٠٥)	٤٧٣	-	٢ ١٧٦	١٢ ١١٧
الإيرادات (النفقات المتكبدة) غير المدرجة في الميزانية نتيجة لاستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(هـ)							
-	-	-	-	(١٨ ٥٤٧)	-	(١٨ ٥٤٧)	١٧ ٤١٩
(٣٦)	٩٠	(٢)	-	-	-	٥٢	١٥٨
صافي زيادة (نقصان) الإيرادات عن النفقات	(١٩٩)	١ ٨٩٦	(١ ٣٠٥)	(١٨ ٠٧٤)	-	(١٦ ٣١٩)	٢٩ ٦٩٤
٤٢٨	-	٢٤	-	-	-	٤٥٢	٤٨٠
-	(١ ١٢٦)	(١٥)	١ ١٤١	-	-	-	-
(٦٩٥)	(٢ ٠٤٧)	-	-	-	-	(٢ ٧٤٢)	(٢ ٠٢٦)
-	٧٢	-	(٧٢)	-	-	-	-
٦٩٥	٤٣ ١٠٦	٢ ٨٠١	٢ ٢٢٥	(٤٠ ٨٤٧)	-	٧ ٩٨٠	(٢٠ ١٦٨)
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في نهاية الفترة	٣٩ ٨٠٦	٤ ٧٠٦	١ ٩٨٩	(٥٨ ٩٢١)	-	(١٠ ٦٢٩)	٧ ٩٨٠

(أ) انظر الملاحظة ٢.

(ب) تتضمن المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) انظر الملاحظة ٢ (ط).

(د) أعيدت صياغة الأرقام المقارنة لكي تتفق مع طريقة العرض الحالية.

(هـ) انظر الملاحظة ٣ (أ).

(و) تمثل نقصا صافيا في الالتزامات المستحقة المتعلقة بتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والبالغة ١٧ ٦٩٥ ٠٠٠ دولار، وباستحقاقات الإعادة إلى الوطن البالغة ٧١٢ ٠٠٠ دولار، وبأيام الإجازات السنوية المتراكمة البالغة ١٤٠ ٠٠٠ دولار؛ انظر الملاحظة ٩.

الملاحظات المرافقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

الجدول ١-١

مركز التجارة الدولية

جدول التبرعات الواردة لصالح أنشطة التعاون التقني عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع ٢٠٠٩-٢٠٠٨	المجموع ٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	الحكومات
٥٨٥	-	-	-	إسبانيا
٢٦١	-	-	-	أستراليا
٦ ٤٩٣	٦ ٠٨١	٣ ٢١٧	٢ ٨٦٤	ألمانيا
٣ ٠٦٠	٢ ٣٩٤	١ ٢٨٤	١ ١١٠	أيرلندا
١٥٠	١٤٠	-	١٤٠	إيطاليا
١ ٣٤٤	-	-	-	البرازيل
١ ٢١٢	-	-	-	بلجيكا - الحكومة الفلمنكية
-	٢٧٨	١٤٢	١٣٦	جنوب أفريقيا
٥ ٠٢٨	٤ ٧٥٦	٢ ٤٥٩	٢ ٢٩٧	الدانمرك
١٣٤	-	-	-	رومانيا
-	٤٧	-	٤٧	السودان
٧ ٣٧١	٨ ٧٩١	٤ ٥٤٣	٤ ٢٤٨	السويد
٤ ٧٦٩	٧ ٠٩٨	٤ ٣٨٢	٢ ٧١٦	سويسرا
٣٥٠	١٩٠	١٠٠	٩٠	الصين
١ ١٧٢	٥٣٣	٢١٠	٣٢٣	فرنسا
٣ ٥٧٣	٥ ٣٢٣	٣ ٠٠٠	٢ ٣٢٣	فنلندا
٣٠	٣٩	-	٣٩	كمبوديا
١٣ ٣٨٩	١٥ ٠٨٠	٧ ٩٦٩	٧ ١١١	كندا
٢٢٠	٩٧	-	٩٧	مالي
١٣٠	-	-	-	مصر
٦٠	-	-	-	المكسيك
٥٩٦	٦ ٧٢٠	٣ ٢٥٥	٣ ٤٦٥	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠١	-	-	-	موريشيوس
٧ ٥٣٣	٥ ٢١٩	٢ ٧٥٤	٢ ٤٦٥	النرويج
٣٣٩	٩٨٧	٣٩١	٥٩٦	نيوزيلندا
١٢٠	-	-	-	الهند
٨ ٢٨٨	١ ١٨٢	١ ١٨٢	-	هولندا

المجموع ٢٠٠٩-٢٠٠٨	المجموع ٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	
١١١	١٠٨	٦٣	٤٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٦	٣٣٣	١٠٧	٢٢٦	اليابان
٦٦ ٥٨٥	٦٥ ٣٩٦	٣٥ ٠٥٨	٣٠ ٣٣٨	المجموع الفرعي
منظمات حكومية ومنظمات أخرى متعددة الأطراف				
٥٦	—	—	—	أمانة الكمنولث
٢٨٧	—	—	—	البنك الإسلامي للتنمية
١ ٥٠٠	٧٤٠	—	٧٤٠	البنك الدولي
—	١٥١	١٠٤	٤٧	مركز تشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات
٥٧	—	—	—	المركز السوري للمشاريع والأعمال
٣ ٢٨٧	١٢ ٤٠٨	٦ ٤٧١	٥ ٩٣٧	المفوضية الأوروبية
٤١	٥	—	٥	مكتب العمل الدولي
٣٧٠	٧٧٥	٧٧٥	—	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٥٦	٨٧	٣٢	٥٥	منظمة التجارة العالمية
٣٥٩	٢٤٧	٨٦	١٦١	المنظمة الدولية للفرانكوفونية
٦ ٠١٣	١٤ ٤١٣	٧ ٤٦٨	٦ ٩٤٥	المجموع الفرعي
هبات عامة				
—	٢٠	—	٢٠	الشركة الماليزية للأعشاب
—	٢١٧	—	٢١٧	الشركة الأفريقية للخدمات الإدارية
١١٩	—	—	—	استشاريو الإدارة الدولية للتكامل
٥٠	—	—	—	المعهد الدولي للتجارة والتنمية
١٦٩	٢٣٧	—	٢٣٧	المجموع الفرعي
٧٢ ٧٦٧	٨٠ ٠٤٦	٤٢ ٥٢٦	٣٧ ٥٢٠	المجموع

البيان الثاني مركز التجارة الدولية

بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(ج)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	المجموع ٢٠١١	المجموع ^(د) ٢٠٠٩
الأصول							
ودائع نقدية وودائع لأجل	٥	—	—	—	—	٥	٩
مكاتب الأمم المتحدة خارج المقر ^(د)	٤٢ ٥٦٥	٤ ٧١١	٢ ١٠١	١ ٣٢٥	—	٥٦ ٠٨١	٥٥ ٤١٧
أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة القبض	١ ٢٤٢	٥٠	—	١٤	(١ ٣٦٣)	—	—
مبالغ مستحقة القبض من مصادر التمويل	١ ٠١٩	—	—	—	—	١ ٠١٩	١ ٠٧٢
حسابات أخرى مستحقة القبض	٨٦٨	٤٨	—	—	—	١ ٥٠٦	١ ٥١٥
أعباء مؤجلة	١ ٦٧٢	١٦	١٣٩	—	—	٨ ٢٩٠	٤ ٠٦٩
مجموع الأصول	٤٧ ٣٧١	٤ ٨٢٥	٢ ٢٤٠	١ ٣٣٩	(١ ٣٦٣)	٦٦ ٩٠١	٦٢ ٠٨٢
الخصوم							
الالتزامات غير المصفاة - الفترة السابقة	٨٤	—	—	—	—	٨٤	٣٣٤
الالتزامات غير المصفاة - الفترة الحالية	٤ ٣٢١	٦٤	٨٨	—	—	٧ ٣٢٥	٧ ٣٣٢
الالتزامات غير المصفاة - الفترات المقبلة	١ ٤٦٧	—	١٣٩	—	—	٧ ٧٩٦	٣ ٦١٣
أرصدة مشتركة بين الصناديق مستحقة الدفع	١ ٤١٩	—	٨	—	(١ ٤٢٧)	—	—
الحسابات الأخرى المستحقة الدفع	٢٧٤	٥٥	١٦	١٤٤	٦٤	٦٦٢	١ ٢٥٤
الإيرادات المؤجلة	—	—	—	—	—	١ ٥٤٧	—
استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(د)	—	—	—	٦٠ ١١٦	—	٦٠ ١١٦	٤١ ٥٦٩
مجموع الخصوم	٧ ٥٦٥	١١٩	٢٥١	٦٠ ٢٦٠	(١ ٣٦٣)	٧٧ ٥٣٠	٥٤ ١٠٢

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج الأخرى	الصناديق المتجددة والصناديق الخدمية وما بعد التقاعد ^(ج)	استحقاقات نهاية جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	المجموع ٢٠١١	المجموع ٢٠٠٩ ^(هـ)
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق						
احتياطيات التشغيل	٢٦١ ٤٠٣	١ ٠٠٨	-	-	٥ ٢٦٩	٣ ٦٥٦
أرصدة متصلة بمشاريع ممولة من الجهات المانحة	٣٥ ٥٤٥	-	-	-	٣٥ ٥٤٥	٤٠ ٢١٧
الفائض (العجز) التراكمي	-	٣ ٦٩٨	١ ٩٨٩	(٥٨ ٩٢١)	(٥١ ٤٤٣)	(٣٥ ٨٩٣)
مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق	٣٩ ٨٠٦	٤ ٧٠٦	١ ٩٨٩	(٥٨ ٩٢١)	(١٠ ٦٢٩)	٧ ٩٨٠
مجموع الخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق						
	٤٧ ٣٧١	٤ ٨٢٥	٢ ٢٤٠	١ ٣٣٩	٦٦ ٩٠١	٦٢ ٠٨٢

(أ) انظر الملاحظة ٢.

(ب) تتضمن المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) انظر الملاحظة ٩.

(د) انظر الملاحظة ٢ (ط).

(هـ) أعيدت صياغة أرقام المقارنة لكي تتفق مع طريقة العرض الحالية. ولم تعد تُدرج التزامات السنوات المقبلة فيما يتعلق بموظفي التعاون التقني ضمن سطر "أعباء مؤجلة" و "الالتزامات غير المصفاة - الفترات المقبلة".

(و) تمثل حصة صندوق النقدية المشترك لمكاتب الأمم المتحدة خارج المقر وتشمل ودائع نقدية وودائع لأجل بمبلغ ٦ ٣٧٣ ٧٨٥ دولاراً، واستثمارات قصيرة الأجل بمبلغ ١٦ ٠١٧ ٥٠٧ دولارات (قيمتها السوقية ١٦ ٠٤٧ ١٣١ دولاراً)، واستثمارات طويلة الأجل بمبلغ ٣٣ ٥٥٢ ٦٢٤ دولاراً (قيمتها السوقية ٣٣ ٦٠٩ ٤٦٤ دولاراً)، وفوائد مستحقة قيد التحصيل بمبلغ ١٣٧ ١٠٩ دولارات. انظر الملاحظة ٨.

(ز) تمثل التزامات مستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تتعلق بتكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمبلغ ٥٤ ٨٣٩ ٠٠٠ دولار، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن بمبلغ ٣ ٤٩٦ ٠٠٠ دولار، وأيام الإجازات المتراكمة بمبلغ ١ ٧٨١ ٠٠٠ دولار. انظر الملاحظة ٩.

(ح) انظر الملاحظة ٤ (ب).

الملاحظات المرافقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثالث

مركز التجارة الدولية

بيان التدفقات النقدية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(٢)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتحددة والصناديق الأخرى	استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(٣)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(٤)	المجموع ٢٠١١	المجموع ٢٠٠٩ ^(٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية							
١ ٣٦٣	(١٩٩)	١ ٨٩٦	(١ ٣٠٥)	(١٨ ٠٧٤)	—	(١٦ ٣١٩)	٢٩ ٦٩٤
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات (البيان الأول)							
(٥٧)	(٥٣٣)	(٥٠)	—	٨٧	٥٥٣	—	—
الزيادة (النقص) في الأرصدة المشتركة بين الصناديق والمستحقة القبض							
—	٥٣	—	—	—	—	٥٣	(٤٥٢)
الزيادة (النقص) في المبالغ المستحقة القبض من مصادر التمويل							
(٤١)	٨٢	(٣٢)	—	—	—	٩	١٦٩
(الزيادة) النقص في الحسابات المستحقة القبض الأخرى							
(٣ ٥٠٥)	(٧٩٦)	(١٠)	٩٠	—	—	(٤ ٢٢١)	٣ ٤٧١
(الزيادة) النقص في الأصول الأخرى							
٣ ٤٢٥	٧٧٨	(٨٣)	(١٩٤)	—	—	٣ ٩٢٦	(٤ ١٢٩)
الزيادة (النقص) في الالتزامات غير المصفاة							
—	—	—	—	—	—	—	—
الزيادة (النقص) في المبالغ المستحقة الدفع لمصادر التمويل							
—	(٨)	(٤)	(٥٦)	—	٦٨	—	—
الزيادة (النقص) في الأرصدة المشتركة بين الصناديق المستحقة الدفع							
١ ٥٣٨	٦٦	(١٣)	١٦	(٣١)	(٦٢١)	٩٥٥	٦٩٦
الزيادة (النقص) في الحسابات الأخرى المستحقة الدفع							
—	—	—	—	١٨ ٥٤٧	—	١٨ ٥٤٧	(١٧ ٤١٩)
الزيادة (النقص) في استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد							
(١ ٤٤٣)	(١ ٤١٨)	(١١٨)	(٧٢)	(٣٢)	—	(١ ٧٨٣)	(٢ ٥٣٥)
مطروحا منها: إيرادات الفوائد							
٢ ٥٨٠	(١ ٩٧٥)	١ ٥٨٦	(١ ٥٢١)	٤٩٧	—	١ ١٦٧	٩ ٤٩٥
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية							

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني ^(ب)	تكاليف دعم البرامج	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد ^(ج)	جميع المبالغ المشطوبة من الصناديق ^(د)	المجموع ٢٠١١	المجموع ٢٠٠٩ ^(هـ)
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار							
١٤٣	١ ٤١٨	١١٨	٧٢	٣٢	—	١ ٧٨٣	٢ ٥٣٥
إيرادات الفوائد							
١٤٣	١ ٤١٨	١١٨	٧٢	٣٢	—	١ ٧٨٣	٢ ٥٣٥
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار							
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل							
٤٢٨	—	٢٤	—	—	—	٤٥٢	٤٨٠
الوفورات المتحققة من إلغاء التزامات فترات سابقة							
—	(١ ١٢٦)	(١٥)	١ ١٤١	—	—	—	—
تحويلات (من) إلى صناديق أخرى							
(٦٩٥)	(٢ ٠٤٧)	—	—	—	—	(٢ ٧٤٢)	(٢ ٠٢٦)
المبالغ المردودة للجهات المانحة							
٧٢	—	—	(٧٢)	—	—	—	—
تسويات أخرى للاحتياطيات وأرصدة الصناديق							
(٢٦٧)	(٣ ١٠١)	٩	١ ٠٦٩	—	—	(٢ ٢٩٠)	(١ ٥٤٦)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل							
٢ ٤٥٦	(٣ ٦٥٨)	١ ٧١٣	(٣٨٠)	٥٢٩	—	٦٦٠	١٠ ٤٨٤
صافي الزيادة (النقص) في الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك							
٢ ٩٢٣	٤٦ ٢٢٨	٢ ٩٩٨	٢ ٤٨١	٧٩٦	—	٥٥ ٤٢٦	٤٤ ٩٤٢
الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية في بداية الفترة							
٥ ٣٧٩	٤٢ ٥٧٠	٤ ٧١١	٢ ١٠١	١ ٣٢٥	—	٥٦ ٠٨٦	٥٥ ٤٢٦
الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك في نهاية الفترة							

(أ) انظر الملاحظة ٢.

(ب) تتضمن المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) انظر الملاحظة ٩.

(د) انظر الملاحظة ٢ (ط).

(هـ) أُعيدت صياغة الأرقام المقارنة كي تتطابق مع العرض الحالي.

الملاحظات المرافقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الرابع مركز التجارة الدولية

الصندوق العام: بيان اعتمادات فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصلية	التغييرات	المنقحة	الاعتمادات ^(١)			النفقات		الرصيد الحر
			المدفوعات	الالتزامات غير المصفاة	مجموع النفقات			
٦١ ٧٢٨	١١ ٢٦٨	٧٢ ٩٩٦	٦٩ ٢٥١	٢ ٨٥٢	٧٢ ١٠٣	٨٩٣		

مركز التجارة الدولية

برنامج الأنشطة

(أ) تمثل الاعتماد الأصلي بمبلغ ٦١ ٧٢٧ ٩٦١ دولارا لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ الذي تمت زيادته أولا إلى ٦٤ ٢٥٥ ٨١٦ دولارا، ثم إلى ٧٢ ٩٩٥ ٥٠٠ دولار. وأذنت الجمعية العامة بحصة الأمم المتحدة في قراراتها ٢٤٤/٦٤، و ٢٦٠/٦٥، و ٢٤٥/٦٦.

الملاحظات المرافقة هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة ١

مركز التجارة الدولية وأنشطته

(أ) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٢٩٧ (د-٢٢) الذي وافقت فيه على إنشاء مركز التجارة الدولية "ليشارك في تسييره على أساس مستمر وفي إطار شراكة متساوية كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)" اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وسبق لمجلس مجموعة غات أن أقر هذه الترتيبات في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وفي ١٩٩٥، تولت منظمة التجارة العالمية القيام بمسؤوليات مجموعة غات. وطلب المجلس العام لتلك المنظمة آنذاك إلى أمانتها التفاوض مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنقيح ترتيبات الميزانية فيما يتعلق بمركز التجارة الدولية ("المركز"). وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أيدت الجمعية العامة في مقرها ٤١١/٥٣ بقاء توصية الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية بإقرار وتجديد الترتيبات التي تنظم وضع المركز بوصفه هيئة مشتركة، وذلك مع منظمة التجارة العالمية، كما أقرت الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز على النحو المبين في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.3). وفي الجزء "أولاً" من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، أحاطت الجمعية علماً بالترتيبات الإدارية المنقحة لمركز التجارة الدولية على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/59/405). وبممارسة أعضاء منظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد الإشراف الحكومي على مركز التجارة الدولية. ويضطلع الفريق الاستشاري المشترك بمسؤولية إسداء المشورة بشأن برنامج عمل المركز وأنشطته؛

(ب) ويُعدُّ المركز وكالة مشتركة للتعاون التقني بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالنواحي العملية لتنمية التجارة. وتتمثل مهمته في الإسهام في دعم التنمية المستدامة من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجال تشجيع التصدير وتنمية الأعمال التجارية الدولية. وتتمثل أهداف المركز الاستراتيجية فيما يلي: '١' دعم مقرري السياسات في مجال إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي؛ '٢' تطوير قدرة مقدمي الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية؛ '٣' تعزيز قدرة المؤسسات التجارية على المنافسة على الصعيد الدولي. وتشارك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالتساوي في تمويل الميزانية

العادية للمركز، كما تُموّل مشاريع التعاون التقني من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة للصناديق الاستثمارية ومن المخصصات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الملاحظة ٢

موجز السياسات الجوهرية المتبعة في الأمم المتحدة في مجالي الحاسبة وتقديم التقارير

(أ) تُمسك حسابات المركز وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة، بصيغته التي اعتمدها الجمعية العامة، والقواعد التي يضعها الأمين العام بموجب اللوائح حسب الاقتضاء، والتعليمات الإدارية التي يصدرها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أو المراقب المالي. كما تراعى في هذه الحسابات مراعاة تامة المعايير المحاسبية المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، بصيغتها التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ويتبع المركز المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - "عرض البيانات المالية"، بشأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بالصيغة التي عدلها واعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين على النحو التالي:

١' الافتراضات المحاسبية الأساسية هي الاستمرارية والاتساق وأساس الاستحقاق. ولا يلزم الإفصاح عن هذه الافتراضات الأساسية إذا كانت متبعة في البيانات المالية. أما إذا لم يتبع أي من هذه الافتراضات، فينبغي الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب؛

٢' ينبغي أن يقوم اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها على اعتبارات الحصفاء وتغليب الجوهر على الشكل والأهمية النسبية؛

٣' ينبغي أن تتضمن البيانات المالية إفصاحاً واضحاً وموجزاً عن جميع السياسات المحاسبية المهمة المتبعة؛

٤' ينبغي أن يشكل الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة المتبعة جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية. وينبغي أن تُعرض هذه السياسات عادةً في موضع واحد؛

٥' ينبغي أن تُظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة المتعلقة بالفترة الزمنية المناظرة من الفترة المالية السابقة؛

٦' ينبغي الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية يكون له أثر ذو شأن في الفترة الجارية، أو قد يكون له أثر ذو شأن في فترات لاحقة مع ذكر الأسباب. وينبغي الكشف عن أثر التغيير إذا كان ذا شأن، وتحديد كماً.

(ب) تُمسك حسابات المركز على أساس "الحاسبة الصندوقية". ويُدار كل صندوق بوصفه كياناً مالياً ومحاسبياً قائماً بذاته، له مجموعة مستقلة من حسابات القيد المزدوج المتوازنة ذاتياً؛

(ج) الفترة المالية للمركز مدتها سنتان، وتتكون من سنتين تقويميتين متعاقبتين؛

(د) تُنبت الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم عموماً وفقاً لنظام المحاسبة على أساس الاستحقاق؛

(هـ) تُعتمد الميزانية العادية للمركز وتُقدّر بالفرنكات السويسرية. وتعرض حسابات المركز بدولارات الولايات المتحدة. أما الحسابات التي تُمسك بعملات أخرى، فتُحوّل إلى دولارات الولايات المتحدة وقت إجراء المعاملة وفقاً لأسعار الصرف التي تحددها الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهذه العملات، تتضمن البيانات المالية معلومات عن النقدية والاستثمارات والحسابات الجارية المستحقة القبض والمستحقة الدفع بعملات أخرى غير دولارات الولايات المتحدة، بعد تحويلها إلى دولار الولايات المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ إعداد البيانات. وإذا أسفر تطبيق أسعار الصرف الفعلية في تاريخ إعداد البيانات عن تقييم يختلف اختلافاً كبيراً عن التقييم الذي ينتج عن تطبيق أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في الشهر الأخير من الفترة المالية، تُدرج حاشية تبين فيها قيمة الفرق كما؛

(و) تُعد البيانات المالية للمركز على أساس الحاسبة القائمة على التكلفة الأصلية، ولا تُعدل لتبين آثار التغير في أسعار السلع والخدمات؛

(ز) يستند بيان موجز التدفقات النقدية إلى "الطريقة غير المباشرة" لتحديد التدفق النقدي على النحو المشار إليه في المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ح) تُعدّ البيانات المالية للمركز وفقاً للتوصيات التي تقدمها بانتظام فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى؛

(ط) تُعرض نتائج عمليات المركز الواردة في البيانات الأولى والثاني والثالث حسب نوع النشاط بصورة عامة، بعد شطب جميع الأرصدة المشتركة بين الصناديق وحالات القيد المزدوج للإيرادات والنفقات. ولا يعني عرضها في شكل موجز أن بالإمكان المزج بين مختلف الصناديق المستقلة بأي حال من الأحوال، لأنه لا يجوز عادة استخدام الموارد بين الصناديق؛

(ي) الإيرادات:

١' يرد في إيرادات الصندوق العام المساهمات الفعلية المحصلة من الأمم المتحدة ومن منظمة التجارة العالمية خلال الفترة المالية؛

٢' تشمل إيرادات الفوائد جميع الفوائد التي تدرها الودائع في شتى الحسابات المصرفية وإيرادات الاستثمارات التي تدرها الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق وغيرها من الصكوك القابلة للتداول، وإيرادات الاستثمارات المحصلة في صندوق النقدية المشترك. وتعوض من إيرادات الاستثمار جميع الخسائر المتحققة وصافي الخسائر غير المتحققة في الاستثمارات القصيرة الأجل. وتوزع على الصناديق المشاركة إيرادات الاستثمارات والتكاليف المرتبطة بتشغيل الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك؛

٣' تشمل الإيرادات الأخرى/المتنوعة الإيرادات المتأتية من تأجير أماكن العمل، ومبيعات المنشورات، وما استرد من نفقات الأعوام السابقة، ومبيعات المعدات المتقادمة، والمبالغ المقبولة من الجهات المانحة والتي ليس لها غرض محدد، وبنود متنوعة أخرى؛

٤' تضاف النفقات المستردة المقيدة على حسابات الميزانية في نفس الفترة المالية إلى الحسابات نفسها، بينما تضاف النفقات المستردة المتصلة بالفتريات المالية السابقة إلى الإيرادات المتنوعة؛

٥' الربح أو الخسارة في أسعار الصرف. عند إقفال الحسابات في نهاية كل فترة مالية، ففيما يتعلق برصيد الخسارة أو الربح في أسعار الصرف، يُحْمَلُ الرصيد على الميزانية إن كانت هناك خسارة صافية؛ أما إذا كان هناك ربح صافٍ، فإنه يقيّد لحساب الإيرادات المتنوعة؛

(ك) النفقات:

١' تُحْمَلُ النفقات على المخصصات المأذون بها. ويشمل مجموع النفقات المبلغ عنها الالتزامات غير المصفاة والمدفوعات؛

٢' تُحْمَلُ النفقات المتكبدة بسبب الممتلكات غير المستهلكة على ميزانية الفترة التي اقتُنيت فيها ولا تُدمج في رأس المال. ويجري جرد تلك الممتلكات غير المستهلكة على أساس التكلفة الأصلية؛

٣' لا تُحمّل نفقات الفترات المالية المقبلة على الفترة المالية الراهنة، بل تُقَيّد باعتبارها مصروفات مؤجلة على النحو المشار إليه في الفقرة (ل) ٣' أدناه.

(ل) الأصول:

١' تمثل النقدية والودائع لأجل الأموال المودعة في حسابات الودائع تحت الطلب والودائع المصرفية المدرة للفوائد، وشهادات الإيداع، والحسابات تحت الطلب؛

٢' يتألف صندوق النقدية المشترك من حصة الصناديق المشاركة في النقدية والودائع لأجل، والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل والإيرادات المستحقة على الاستثمارات، وتدار جميعها في الصندوق المشترك. وتشمل الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق وغيرها من الصكوك القابلة للتداول التي يشتريها المركز لتحقيق إيرادات. وتدرج الاستثمارات القصيرة الأجل في صندوق النقدية المشترك بقيمة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل؛ وتدرج الاستثمارات الطويلة الأجل في صندوق النقدية المشترك بقيمة التكلفة. وتعرف التكلفة بأنها القيمة الاسمية زائداً أو ناقصاً أي قسط أو خصم غير مستهلك. وتبين على حدة حصة كل صندوق مشارك في صندوق النقدية المشترك في البيان الخاص به، ويفصح عن تكوين تلك الحصة والقيمة السوقية لاستثماراتها في الحاشية (و) بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق. وفي الوقت الراهن، لا يشارك المركز إلا في صندوق النقدية المشترك لمكاتب الأمم المتحدة الموجودة خارج المقر. وتورد تفاصيل إضافية في الملاحظة ٨؛

٣' تشمل النفقات المؤجلة، عادةً، بنود النفقات التي لا تقيد على نحو ملائم على الفترة المالية الراهنة. وتُقَيّد هذه المبالغ كنفقات في فترة لاحقة. وتشمل بنود هذه النفقات التزامات عن فترات مالية مقبلة، وفقاً للقاعدة ١٠٦-٧ من النظام المالي. وتقتصر هذه الالتزامات عادة على الاحتياجات الإدارية ذات الطابع المستمر، وعلى العقود أو الالتزامات القانونية التي يتطلب إنجازها مهلاً زمنية طويلة؛

- ‘٤’ لأغراض بيانات الميزانية فقط، تُدرج أجزاء المبالغ المدفوعة من سلف منح التعليم التي يفترض أنها تتصل بالسنوات الدراسية المنتهية في تاريخ البيانات المالية بوصفها نفقات مؤجلة. وتقيّد السلف بكاملها بوصفها حسابات مستحقة القبض من الموظفين لحين تقديم الوثائق اللازمة التي تثبت استحقاقهم لها، وعندئذ تقيّد تلك المبالغ على حسابات الميزانية وتسوّى السلف المدفوعة؛
- ‘٥’ تقيّد تكاليف صيانة وإصلاح الأصول الرأسمالية في الحسابات ذات الصلة من الميزانية. ولا تشمل أصول المركز الأثاث والمعدات والممتلكات غير المستهلكة الأخرى وتحسينات الأماكن المستأجرة. وتقيّد هذه المشتريات على حسابات الميزانية في سنة الشراء. ويفصح عن قيمة الممتلكات غير المستهلكة في الملاحظات على البيانات المالية.
- (م) الخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق:
- ‘١’ تدرج احتياطيات التشغيل وغير ذلك من أنواع الاحتياطيات في مجاميع “الاحتياطيات وأرصدة الصناديق” الواردة في البيانات المالية؛
- ‘٢’ تُدرج الالتزامات غير المصفاة عن السنوات المقبلة كنفقات مؤجلة وكالتزامات غير مصفاة على حد سواء؛
- ‘٣’ تشمل الإيرادات المؤجلة الإيرادات المحصّلة وإن لم تُستحق بعد؛
- ‘٤’ تدرج التزامات المركز المتعلقة بالفترات المالية الحالية والمقبلة بوصفها التزامات غير مصفاة، وتظل هذه الالتزامات سارية لمدة ١٢ شهرا بعد انقضاء فترة السنتين المتعلقة بها؛
- ‘٥’ يحسب الاعتماد المرصود لتغطية الالتزامات الطارئة للموظفين في إطار التذييل دال من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة على أساس نسبة واحد في المائة من صافي الأجر الأساسي وبقيد على اعتمادات الميزانية؛
- ‘٦’ تشمل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، وأيام الإجازات المتراكمة. وتُحدّد المجموعات الثلاث من الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد على أساس اكتواري؛

٧' يحسب المركز الإيرادات المستحقة لصندوق احتياطي منح الإعادة إلى الوطن فيما يتعلق بالأموال الخارجة عن الميزانية على أساس نسبة ٨ في المائة من صافي المرتب الأساسي للموظفين المؤهلين والممول عن طريق صناديقه الاستثمارية المتعلقة بأنشطة التعاون التقني وتكاليف دعم البرامج، والصناديق المتجددة؛

٨' يفصح عن الالتزامات الطارئة، إن وجدت، في الملاحظات على البيانات المالية؛

٩' المركز هو إحدى المنظمات الأعضاء المشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة لصرف استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بذلك من استحقاقات. ويمثل ذلك الصندوق خطة ممولة تقوم على أساس تعدد أرباب العمل وتنص على استحقاقات محددة.

ويجري إعداد تقييم ائتماري لأصول الصندوق واستحقاقات المعاشات التقاعدية مرة كل سنتين. ونظرا إلى عدم وجود أساس متسق وموثوق به لتوزيع الخصوم/الأصول والتكاليف ذات الصلة على كل منظمة على حدة من المنظمات المشاركة في الخطة، فإن المركز ليس في وضع يمكنه من تحديد حصته في الوضع المالي الأساسي للخطة وطريقة تطبيقها بقدر كاف من الموثوقية لأغراض المحاسبة، ولذلك فإنه يتعامل مع هذه الخطة كأهما خطة محددة الاشتراكات؛ ومن ثم فإن البيانات المالية لا تبين حصة المركز في صافي حالة الخصوم/الأصول بصندوق المعاشات التقاعدية.

وتتألف اشتراكات المركز في الصندوق من اشتراكه الإلزامي بالمعدل الذي تقرره الجمعية العامة، والحدود حاليا بنسبة ٧,٩ في المائة للمشارك و ١٥,٨ في المائة للمنظمات، على التوالي، من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، فضلا عن حصته من أي من مدفوعات العجز الائتماري بموجب المادة ٢٦ من لائحة الصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز هذه إلا إذا قررت الجمعية العامة تطبيق أحكام المادة ٢٦، بعد أن يثبت وجود ضرورة لمدفوعات العجز على أساس تقييم للكفاية الائتمارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ حساب القيمة. وحتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لم تقرر الجمعية العامة تطبيق هذه المادة.

- (ن) حسابات التعاون التقني:
- ١' تتضمن البيانات الأول والثاني والثالث التقارير المالية عن أنشطة التعاون التقني الممولة من الصناديق الاستثمارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٢' تُسجل التبرعات كإيرادات عند تلقي النقدية، بما في ذلك المبالغ المحصلة إلى حين تحديد المشاريع المخصصة لها. ويتضمن الجدول ١-١ المرفق بالبيانات المالية قائمة بالتبرعات المقدمة خلال فترة السنتين؛
- ٣' تمثل الأموال المحصلة بموجب ترتيبات بين المنظمات المخصصات المستحقة القبض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تُحدد مع مراعاة إيرادات الفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى مقابل مجموع النفقات؛
- ٤' تعامل جميع الأموال المقبولة لأغراض تحددها الجهات المانحة، باعتبارها صناديق استثمارية أو حسابات خاصة. وتُنشأ صناديق استثمارية مستقلة لكل جهة مانحة للمشاريع التي تقرها الجهة المانحة والبلد المستفيد؛
- ٥' وفقا لاتفاقات الجهات المانحة، تُقيد الفوائد الناشئة عن الصناديق الاستثمارية أولا لحساب الاحتياطي التشغيلي لإبقاء ذلك الاحتياطي عند المستوى المتفق عليه، ثم لحساب صناديق الجهات المانحة أو لزيادة الاحتياطيات التشغيلية (انظر الفقرة الفرعية (ن) '١٠' أدناه). وتقيد الإيرادات المتنوعة للصناديق الاستثمارية المتأتية من بيع الممتلكات الفائضة أو النفقات المستردة، لحساب المشروع الذي تم بموجبه تمويل الشراء أو النفقات أصلا. وإذا كان المشروع قد انتهى، تُقيد هذه الإيرادات لحساب الجهة المانحة؛
- ٦' تظل الالتزامات غير المصفاة عن الفترة الجارية فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني سارية لمدة ١٢ شهرا عقب نهاية السنة التقويمية، بدلا من فترة السنتين التي تتصل بها تلك الالتزامات. ومع ذلك، يجوز للوكالات المنفذة، تمشيا مع متطلبات الإبلاغ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تحتفظ بالالتزامات غير المصفاة أكثر من ١٢ شهرا ما دامت عليها مسؤولية ثابتة بالدفع. وتُقيد عمليات إلغاء التزامات الفترات السابقة لحساب كل مشروع على حدة بوصفها تخفيضا في نفقات الفترة الجارية؛
- ٧' تدرج الالتزامات غير المصفاة عن الفترات المالية المقبلة بوصفها مصروفات مؤجلة وأيضاً بوصفها التزامات غير مصفاة عن السنوات المقبلة؛

٨' يُستخدم نظام لحساب متوسط التكلفة التي تتكبدها مشاريع التعاون التقني، حيث تقيد بموجبه عناصر التكاليف الفعلية للخبراء، وهي العناصر التي ينفرد بها كل خبير، على المشاريع المعنية على أساس متوسط التكلفة. ويحسب هذا المتوسط بتقسيم تلك التكاليف على جميع مشاريع التعاون التقني التي أنجزت بشأنها شهور من عمل الخبراء خلال الفترة الجارية؛

٩' الربح أو الخسارة في أسعار الصرف. تتحمل ميزانيات المشاريع المعنية أي فروق في أسعار الصرف تتكبدها مشاريع الصناديق الاستثمارية فيما يتعلق بالمعاملات اليومية المعتادة. أما التقلبات في العملة التي لا يمكن عزوها إلى أي مشروع معين، فإنها تقيد على حساب الاحتياطي التشغيلي أو لحسابه (انظر الفقرة الفرعية (ن) '١٠' أدناه)؛

١٠' الاحتياطي التشغيلي. يحتفظ بالاحتياطي التشغيلي لتغطية التأخر في سداد التبرعات المعلنة والعجز في الإيرادات عن النفقات النهائية في الصناديق الاستثمارية، بما في ذلك أية التزامات تصفية. ومنذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قرر المركز بالتشاور مع الحكومات المانحة زيادة مستوى الاحتياطي التشغيلي تدريجياً إلى نسبة ١٥ في المائة من النفقات السنوية التقديرية، وذلك عن طريق الإبقاء على المكاسب المحققة من أسعار صرف الأموال المستثمرة وحصة الحكومات المانحة من الفوائد المكتسبة، أو بأن يقيد لحساب الاحتياطي التشغيلي أي تبرعات مقدمة لصالحه بمبالغ مقطوعة؛

١١' أرصدة صناديق المانحين الاستثمارية. تشمل هذه الأرصدة الرصيد الحر من المخصصات والتبرعات التي لم ترصد بعد، والأرصدة المتبقية من المشاريع المنتهية، والفوائد والإيرادات المتنوعة، بما في ذلك البنود المذكورة في الفقرة الفرعية (ي) '٣' أعلاه. ويحتفظ بهذه الأموال ريثما تُرد تعليمات من الجهة المانحة بشأن التصرف فيها، وتظل قيد الاستعراض خلال المناقشات المستمرة التي تجري مع جميع الجهات المانحة.

(س) تكاليف دعم البرامج:

١' يُدرج اعتماد لتسديد تكاليف دعم البرامج فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني الممولة من خارج الميزانية، ويُقيد في صندوق تكاليف الدعم. ويحسب التسديد كنسبة مئوية من الموارد التي أنفقها البرنامج؛

- ٢' تُحسَب الالتزامات غير المصفاة فيما يختص بالحسابات الخاصة المتعلقة بتكاليف دعم البرامج على نفس الأساس المتبع بالنسبة للصندوق العام؛
- ٣' يُرَحَّل أي رصيد في صندوق تكاليف الدعم إلى فترة السنتين التالية؛
- ٤' يُشترط الإبقاء على احتياطي تشغيلي عند مستوى ٢٠ في المائة من الإيرادات التقديرية لتكاليف الدعم بغرض تغطية الالتزامات الطارئة وفقا للأمر الإداري ST/AI/285.

(ع) الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى:

- ١' تُنشأ الصناديق المتجددة التي تموّل في البداية بأموال ابتدائية متأتية من مصادر خارجة عن الميزانية لغرض الاضطلاع بأنشطة محددة دعما لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية تؤدي إلى تسديد المبالغ إلى الصندوق. وتُقيّد الإيرادات المتأتية من أنشطة الصندوق المتجدد لحساب الصندوق وتُستخدم لتغطية جميع التكاليف المتصلة بأنشطته. ويجري تشغيل الصناديق المتجددة وفقا للاختصاصات والأهداف التشغيلية والمالية المقررة؛
- ٢' الصناديق المتجددة للتوعية عن طريق توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة: تستعمل مبالغ مبيعات تحليلات البيانات التجارية والأدوات والخدمات المتصلة بها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني وعلى مستوى المؤسسات في تمويل تقديم خدمات أخرى؛
- ٣' الصناديق المتجددة لتعزيز مؤسسات وسياسات دعم التجارة: تستعمل مبيعات النواتج المعيارية، والخدمات الاستشارية والتشغيلية الجاهزة والمصممة حسب الطلب، ومواد التدريب، وأنشطة المواءمة والخدمات المتصلة بها في تمويل توفير خدمات أخرى ومواد محدّثة لتعزيز مؤسسات دعم التجارة وتحسين بيئة الأعمال التجارية؛
- ٤' الصناديق المتجددة لدعم المؤسسات: تستعمل مبالغ بيع المواد والأدوات والخدمات المتصلة بالأبحاث الجارية، وإعداد ونشر مواد حديثة عن القدرة التنافسية لدى المؤسسات والتنمية القطاعية في تمويل توفير مواد جديدة ومحدّثة.

الملاحظة ٣

الصندوق العام

(أ) الإيرادات خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١:

بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٩٧ (د-٢٢) وقرار الأطراف المتعاقدة في مجموعة "غات" المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والترتيبات الإدارية الجديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالصيغة التي أقرتها بها الجمعية العامة في مقرها ٤١١/٥٣ وقرارها ٢٧٦/٥٩، تقدر الميزانية العادية لمركز التجارة الدولية بالفرنك السويسري ويتم تقاسمها مناصفة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

وتضمنت الميزانية المنقحة للمركز لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ حسبما جاء بقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦٦، اعتمادات لنفقات مقدرة بمبلغ ٧٢ ٩٩٥ ٥٠٠ دولار، ما يعادل مبلغ ٦٩ ٥٥١ ٣٠٠ فرنك سويسري، مقارنة بمبلغ ٦٦ ٦٠٦ ٩٠٠ فرنك سويسري خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يعكس زيادة بنسبة ٤,٤ في المائة بالفرنك السويسري. وقدرت الإيرادات المتنوعة بمبلغ ٤٨٠ ٥٠٠ دولار (بما يعادل ٤٦٣ ٩٤٠ فرنكاً سويسرياً)، الأمر الذي يتطلب مساهمة بمبلغ ٣٦ ٢٥٧ ٥٠٠ دولار (بما يعادل ٣٤ ٥٤٣ ٦٨٠ فرنكاً سويسرياً) من كل من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

وخلال فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠، بلغت المساهمات المحصلة من كل من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ٣٦ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار (ما يعادل ٣٤ ٩٨٧ ٢٠٤ فرنكات سويسرية) و ٣٦ ٥٦٥ ٠٠٠ دولار (بما يعادل ٣٤ ٩٨٧ ٢٠٤ فرنكات سويسرية) على التوالي، ليصل بذلك مجموع المساهمات إلى ٧٢ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار.

وشملت الإيرادات الأخرى (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) ما يلي:

٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠	
١٨٣	٢٠٧	الإيرادات المتأتية من تأجير المباني
٢٨	٥٨	مبيعات المنشورات
١٣٤	٦١	المبالغ المستردة من نفقات الأعوام السابقة
-	١٥٦	المكاسب المتحققة من أسعار الصرف
٢١	٥٤	إيرادات أخرى
٣٦٦	٥٣٦	المجموع

(ب) التكاليف المؤجلة:

شملت التكاليف المؤجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠٠٩ ما يلي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة):

٢٠١١	٢٠٠٩	
٦ ١٩٠	٢ ٧١٤	الالتزامات غير المصفاة عن فترات مقبلة (الملاحظة ٢ (ل) '٣')
٢٧٣	٢١٥	السلف المقدمة للموظفين في إطار منحة التعليم (الملاحظة ٢ (ل) '٤')
—	٢٩	إيرادات أخرى
٦ ٤٦٣	٢ ٩٥٨	المجموع

(ج) الاحتياطيات وأرصدة الصناديق:

يُقيّد الرصيد الفائض في الصندوق العام لمركز التجارة الدولية في نهاية كل فترة سنتين لحساب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في فترة السنتين المقبلة. وبناءً عليه، فإن مبلغ رصيد الصندوق الذي تم ترحيله من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ ١٠٠ ٦٩٥ دولار قد رُد مناصفة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية عام ٢٠١١. وقد نشأ حساب الفائض البالغ ١ ٧٩١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بسبب زيادة في الإيرادات عن النفقات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ قدرها ١ ٣٩٩ ٠٠٠ دولار، وإلغاء التزامات غير مصفاة لفترات سابقة قدرها ٤٢٨ ٠٠٠ دولار، مطروحاً منها تسوية نفقات الفترات السابقة البالغة ٣٦ ٠٠٠ دولار.

الملاحظة ٤

أنشطة التعاون التقني

(أ) التكاليف المؤجلة:

شملت التكاليف المؤجلة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠٠٩ ما يلي
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة):

٢٠١١	٢٠٠٩	
١ ٤٦٧	٦٧٠	الالتزامات غير المصفاة عن فترات مقبلة (الملاحظة ٢ (ل) '٣')
٩٥	١١٨	السلف المقدمة للموظفين في إطار منحة التعليم (الملاحظة ٢ (ل) '٤')
١١٠	٨٨	تكاليف أخرى
١ ٦٧٢	٨٧٦	المجموع

(أ) أعيد بيان الأرقام المقارنة للالتزامات غير المصفاة للفترات المقبلة لكي تتطابق مع العرض الحالي.

(ب) الاحتياطي التشغيلي:

وحسبما هو وارد في موجز السياسات المحاسبية المهمة (الملاحظة ٢ (ن) '١٠')، قرر مركز التجارة الدولية زيادة هذا الاحتياطي حتى يصل، بمرور السنين، إلى مستوى ١٥ في المائة من النفقات السنوية المقدرة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، رُفِع مستوى الاحتياطي التشغيلي، بموافقة حكومات البلدان المانحة، من ٢ ٨٨٩ ٠٠٠ دولار، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى ٤ ٢٦١ ٠٠٠ دولار، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مما يعادل مستوى ١٠ في المائة تقريباً من النفقات السنوية المقدرة.

الملاحظة ٥

الحساب الخاص لتكاليف دعم البرامج

بلغت الاحتياطيات وأرصدة الصناديق ما مجموعه ٤ ٧٠٦ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفيما يلي التحركات في الاحتياطيات وأرصدة الصناديق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة):

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٨-٢٠٠٩	
٢ ٠٣٤	١ ٣٤١	أرصدة الصناديق، في بداية الفترة
١ ٨٩٨	٧١٦	زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات
(٢)	٣	تسويات الفترات السابقة
٢٤	٣٦	إلغاء التزامات الفترات السابقة
(١٥)	(٢٨)	التحويلات إلى الصناديق المتجددة
(٢٤١)	(٣٤)	التحويلات إلى الاحتياطي التشغيلي
٣ ٦٩٨	٢ ٠٣٤	أرصدة الصناديق، في نهاية الفترة
٧٦٧	٧٣٣	الاحتياطي التشغيلي، في بداية الفترة

٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠	
٣٤	٢٤١	التحويلات من الحساب الفائض
٧٦٧	١ ٠٠٨	أرصدة الاحتياطي التشغيلي في نهاية الفترة
٢ ٨٠١	٤ ٧٠٦	مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق

الملاحظة ٦

الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى

شملت الإيرادات المحققة من الخدمات المقدمة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة):

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	
٤٦٦	٥٩٥	الصناديق المتجددة للتوعية من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالتجارة
٣٢	١٦	الصناديق المتجددة لتعزيز مؤسسات دعم التجارة والسياسات
٥٠٧	٦٠١	الصناديق المتجددة لدعم المؤسسات
١ ٠٠٥	١ ٢١٢	المجموع

(أ) أعيد بيان أرقام المقارنة لكي تتطابق مع العرض الحالي.

الملاحظة ٧

النفقات الأخرى

شملت النفقات "الأخرى" خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١١ ما يلي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة):

الصندوق العام	أنشطة التعاون التقني	تكاليف الدعم البرنامجي	الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى	جميع الأموال المشطوبة	٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٩	
٣٤٨	-	-	-	-	٣٤٨	٣١٢	الأنشطة الإدارية المشتركة
١ ١٥١	-	٦٩١	-	-	١ ٨٤٢	١ ٢٩٧	الخدمات العامة المشتركة
٥٥	-	٥٥	-	-	١١٠	٩٦	الخدمات الطبية المشتركة
١ ٢٦٠	-	٧٩	-	-	١ ٣٣٩	١ ٢٠٨	خدمات الأمن
-	-	١٤	-	-	١٤	٤٢	التكاليف المرتبطة بدعم الوكالات
-	٧ ٨٧٥	-	٩٦	(٥٢)	٧ ٩١٩	٦ ٥٦٤	تدريب المجموعات
٢ ٨١٤	٧ ٨٧٥	٨٣٩	٩٦	(٥٢)	١١ ٥٧٢	٩ ٥١٩	المجموع

الملاحظة ٨

صندوق النقدية المشترك

(أ) معلومات أساسية:

١' تقوم خزانة الأمم المتحدة باستثمار الأموال الفائضة مركزياً باسم الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك المركز. وتجمع هذه الأموال الفائضة في صندوق من أحد صناديق النقدية المشتركة الثلاثة المدارة داخلياً، التي تستثمر في أجزاء رئيسية من أسواق المال وأسواق الإيرادات الثابتة. ويترتب على تجميع الأموال في صناديق مشتركة أثر إيجابي على أداء الاستثمارات والمخاطر بوجه عام، بسبب وفورات الحجم، والقدرة على توزيع انكشافات منحنى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق؛

٢' تسترشد الأنشطة الاستثمارية بالمبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار ("المبادئ التوجيهية"). وتقوم لجنة استثمارية دورياً بتقييم مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وإصدار توصيات باستكمال هذه المبادئ، وكذلك استعراض أداء مختلف صناديق النقدية المشتركة.

(ب) الأهداف المتعلقة بإدارة الاستثمارات:

إضافة إلى ما ورد في المبادئ التوجيهية، تتمثل أهداف الاستثمار لجميع صناديق النقدية المشتركة فيما يلي، مرتبة حسب الأولوية:

١' السلامة: كفالة حفظ رأس المال؛

٢' السيولة: كفالة وجود سيولة كافية لتمكين الأمم المتحدة من سرعة تلبية جميع الاحتياجات التشغيلية. ولا تقتنى سوى الأصول التي تكون لها قيمة سوقية حاضرة ويمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية؛

٣' عائد الاستثمار: تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي، مع مراعاة العراقيل الناجمة عن مخاطر الاستثمار وخصائص التدفقات النقدية لصندوق النقدية المشترك. وتحدد المعايير المرجعية ما إذا كان يجري تحقيق عائدات سوقية مرضية في صندوق النقدية المشترك.

(ج) المعلومات المالية المتعلقة بصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة

خارج المقر:

١' يشارك المركز فقط في صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر الذي يستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية. ويمكن أن تشمل هذه الأوراق المالية، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية والأوراق المالية الصادرة عن هيئات حكومية والأوراق المالية الحكومية التي تبلغ آجال استحقاقها خمس سنوات أو أقل. وتقوم جميع الأوراق المالية بدولارات الولايات المتحدة. ولا يستثمر صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر في المشتقات المالية أو المنتجات المضمونة بأصول أو برهون عقارية أو المنتجات السهمية؛

٢' تقيد المعاملات الاستثمارية في الدفاتر المحاسبية على أساس تاريخ التسوية. وتقيد إيرادات الاستثمار على أساس الاستحقاق؛ وتعامل الرسوم المصرفية وغيرها من تكاليف المعاملات التي يمكن عزوها مباشرة إلى النشاط الاستثماري لصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر باعتبارها مصروفات يتحملها صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجود خارج المقر، ويوزع صافي الإيرادات توزيعاً تناسبياً على الصناديق المشاركة في صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر؛

٣' تحسب المكاسب والخسائر الناشئة عن بيع الاستثمارات باعتبارها الفرق بين حصيلة المبيعات والقيمة الدفترية وتبين في صافي الإيرادات الموزع على الصناديق المشاركة في صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر؛

٤' كان صندوق النقدية المشترك يقتني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أصولاً بمبلغ ٥٧١,٦ مليون دولار؛ كان ٥٦,١ مليون دولار منه مستحقاً لمركز التجارة الدولية، على النحو المبين مقابل بند صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر في البيان الثاني - بيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق؛

٥' ترد في الجدول ١ المعلومات المالية لصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الجدول ١

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك
للمكاتب الموجودة خارج المقر

الأصول	
٦٢٧ ٤٨٤	استثمارات قصيرة الأجل ^(أ)
٩٤٠ ٢٦٧	استثمارات طويلة الأجل ^(ب)
١ ٥٦٧ ٧٥١	مجموع الاستثمارات
٢	النقدية
٣ ٨٤٢	إيرادات الاستثمار المستحقة
١ ٥٧١ ٥٩٥	مجموع الأصول
الخصوم	
٥٦ ٠٨١	المستحقة الدفع لمركز التجارة الدولية
١ ٥١٥ ٥١٤	المستحقة الدفع للصناديق الأخرى المشاركة في صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر
١ ٥٧١ ٥٩٥	مجموع الخصوم
-	صافي الأصول

موجز صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر للسنة

المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك
للمكاتب الموجودة خارج المقر

صافي الإيرادات	
٤٠ ٧١٤	إيرادات الفوائد
١٠ ٠٨٠	المكاسب المتحققة من مبيع الأوراق المالية
٥٥٩	إيرادات إقراض الأوراق المالية ^(ج)
٥١ ٣٥٣	صافي إيرادات العمليات

(أ) أقل من القيمة الدفترية أو القيمة العادلة.

(ب) القيمة الدفترية.

(ج) يشير إقراض الأوراق المالية إلى الإقراض القصير الأجل للأوراق المالية المملوكة للأمم المتحدة إلى

أطراف أخرى، مقابل رسوم تدفع إلى الأمم المتحدة. ويحكم شروط القروض اتفاق، يلزم المقرض

بأن يقدم إلى الأمم المتحدة ضماناً تزيد قيمته على قيمة الأوراق المالية المقرضة.

(د) تكوين صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر:

يبين الجدول ٢ توزيعاً للاستثمارات التي يحتفظ بها صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر حسب نوع الأداة:

الجدول ٢

استثمارات صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر حسب نوع الصك
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر	القيمة الدفترية	القيمة العادلة ^(أ)
السندات		
الهيئات الحكومية	٩٨٩ ١٢٧	٩٩٠ ٠٠١
الهيئات غير الأمريكية السيادية والمتجاوزة لحدود الولاية الوطنية	٣٢٥ ٠٣١	٣٢٦ ٥٧٧
المجموع الفرعي	١ ٣١٤ ١٥٨	١ ٣١٦ ٥٧٨
الأدوات المخصصة ^(ب)	٧٤ ٩٧٨	٧٤ ٩٨١
الودائع لأجل	١٧٨ ٦١٥	١٧٨ ٦١٥
مجموع الاستثمارات	١ ٥٦٧ ٧٥١	١ ٥٧٠ ١٧٤

(أ) القيمة العادلة تحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة.

(ب) تشمل سندات خزانة الولايات المتحدة وأوراق الدين المخصصة.

(هـ) إدارة المخاطر المالية:

يتعرض صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر لطائفة متنوعة من المخاطر المالية بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق (التي تشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى)، على النحو المبين أدناه:

١' مخاطر الائتمان:

تتشرط المبادئ التوجيهية عدم الاستثمار في جهات إصدار تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات، وتتشرط أيضاً حدوداً قصوى للتركيزات مع جهات إصدار معينة. وقد استوفيت هذه الشروط لدى القيام بالاستثمارات. والتصنيفات الائتمانية المستخدمة هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتستخدم شركتا Standard & Poor's و Moody's لتصنيف السندات والأوراق التجارية، في حين تستخدم شركة Fitch Individual Rating لتصنيف الودائع لأجل.

وترد في الجدول ٣ التصنيفات الائتمانية لجهات الإصدار التي كان صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر يقتني أوراقها المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١:

الجدول ٣

استثمارات صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر حسب التصنيفات الائتمانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر	المجموع ^(أ)	التصنيفات
السندات	١ ٣١٤ ١٥٨	S&P: ٤١,٤ في المائة AAA و ٥٨,٦ في المائة AA+/AA-؛ Moody's: ٩٤,٧ في المائة Aaa و ٥,٣ في المائة Aa1/Aa3.
الأدوات المخصصة ^(ب)	٧٤ ٩٧٨	S&P: A-1+؛ Moody's: P-1.
الودائع لأجل	١٧٨ ٦١٥	Fitch: ٦٠,٨ في المائة A/B و ٣٩,٢ في المائة B.
مجموع الاستثمارات	١ ٥٦٧ ٧٥١	

(أ) تمثل القيمة الدفترية للأوراق المالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(ب) تشمل سندات خزانة الولايات المتحدة وأوراق الدين المخصصة.

٢' مخاطر السيولة:

صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر معرض لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياج المشاركين لسحب مبالغ في خلال مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوق بقدر

كاف من النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول للوفاء بالتزامات الأمم المتحدة متى حان أجلها. ويتوافر الجزء الأكبر من النقدية والمكافآت النقدية والاستثمارات في الصندوق في غضون مهلة يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. ومن ثم، يستطيع صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر الاستجابة لاحتياجات السحب في حينه، وتعتبر مخاطر السيولة منخفضة.

٣' مخاطر أسعار الفائدة:

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير قيم الاستثمارات نتيجة لتغير أسعار الفائدة. وعلى وجه العموم، فإنه مع ارتفاع سعر الفائدة تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد والعكس صحيح. وتقاس مخاطر أسعار الفائدة عموماً بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدد، مع التعبير عن هذه المدة بعدد من السنوات. وكلما طالت المدة زادت مخاطر أسعار الفائدة؛

وصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر معرض لمخاطر أسعار الفائدة نظراً إلى أن حيازاته تتضمن أوراقاً مالية بفوائد. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان صندوق النقدية المشترك يستثمر بالدرجة الأولى في الأوراق المالية ذات آجال استحقاق أقصر، مع انخفاض الحد الأقصى للأجل عن ٤ سنوات. وكان متوسط المدة لصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر ٠,٨٩ سنة، وهو ما يعتبر مؤشراً على انخفاض مخاطر أسعار الفائدة.

ويبين الجدول ٤ كيفية زيادة أو نقصان القيمة العادلة لصندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إذا ما تحول منحنى العائد ككل استجابة لتغيرات سعر الفائدة. ويبين الجدول تأثير التحول بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، صعوداً أو هبوطاً، في منحنى العائد (١٠٠ نقطة أساس تعادل ١ في المائة). ولكن بالنظر إلى البيئة الراهنة لسعر الفائدة، فإن التحولات في نقاط الأساس ينبغي اعتبارها عوامل توضيحية.

الجدول ٤

حسابية صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر لأسعار الفائدة
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التحول في منحنى العائد	نقاط الأساس
التغير في القيمة العادلة	
٢٨	٢٠٠-
٢١	١٥٠-
١٤	١٠٠-
٧	٥٠-
صفر	صفر
٧-	٥٠
١٤-	١٠٠
٢١-	١٥٠
٢٨-	٢٠٠

‘٤’ مخاطر الأسعار الأخرى:

صندوق النقدية المشترك للمكاتب الموجودة خارج المقر غير معرض لمخاطر أسعار أخرى مهمة، نظراً إلى أنه لا يبيع على المكشوف، ولا يقترض أوراقاً مالية، ولا يشتري أوراقاً مالية برهن، وكلها أمور تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

الملاحظة ٩

استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد

(أ) تشمل استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن واستبدال أيام الإجازات المتراكمة. وحسب ما هو مبين في الملاحظة ٢ (م) ‘٦’، تحدد الالتزامات الثلاثة جميعها على أساس تقييم اكتواري تقوم به مؤسسة اكتوارية مستقلة ومؤهلة للقيام بذلك.

(ب) التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة:

‘١’ عند نهاية الخدمة، يجوز للموظفين ومعاليهم أن يختاروا الاشتراك في خطة للتأمين الصحي محددة الاستحقاقات معتمدة في الأمم المتحدة، شريطة

استيفائهم شروط أهلية معينة، بما في ذلك الاشتراك في خطة تأمين صحي من خطط الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات لمن تم تعيينهم بعد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وخمس سنوات لمن تم تعيينهم قبل ذلك التاريخ. ويشار إلى هذا الاستحقاق باسم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

٢' والافتراضات الرئيسية التي استند إليها الخبير الاكتواري لحساب الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ هي معدل خصم قدره ٤,٥ في المائة؛ ومعدلات تصاعد تكلفة الرعاية الصحية التي بلغت نسبتها ٨ في المائة عام ٢٠١٢، ثم تنخفض بعدها تدريجياً لتصل إلى نسبة ٤,٥ في المائة عام ٢٠٢٧ والسنوات اللاحقة؛ والافتراضات المتعلقة بمعدلات التقاعد والانسحاب من الخدمة والوفاء المتساوية مع تلك التي يستند إليها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في تقيّماته الاكتوارية لاستحقاقات المعاش التقاعدي. والتغييرات الرئيسية بالمقارنة مع التقييم الذي جرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ هي: '١' انخفاض الافتراض المتعلق بمعدل الخصم من ٦ في المائة إلى ٤,٥ في المائة، مما يعكس انخفاضاً عاماً في أسعار الفائدة للمؤشر المرجعي الذي يستند إلى أسعار سندات الشركات العالية الجودة؛ '٢' افتراض زيادة معدلات تصاعد تكلفة الرعاية الصحية لخطط التأمين الصحي المطبقة خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛

٣' وثمة عامل آخر يدخل في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو أخذ مساهمات جميع المشاركين في خطط التأمين الصحي في الاعتبار عند تحديد الالتزامات المتبقية على مركز التجارة الدولية. ومن ثم تخصم مساهمات المتقاعدين من إجمالي الالتزامات، ويخصم أيضاً جزء من مساهمات الموظفين العاملين للوصول إلى تحديد الالتزامات المتبقية للمركز وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي أذنت بها الجمعية العامة. وتستلزم هذه النسب ألا تتجاوز حصة المركز مقدار النصف بالنسبة إلى خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة، والثلاثين بالنسبة إلى خطط التأمين الصحي في الولايات المتحدة، وثلاثة أرباع خطة التأمين الطبي؛

٤' واستناداً إلى الأساس المبين في الفقرتين ٢' و ٣' أعلاه، فإن القيمة الحالية للالتزامات المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، منقوصاً منها مساهمات المشاركين في الخطة، قدرت بمبلغ ٥٤ ٨٣٩ ٠٠٠ دولار.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	الالتزامات المستحقة
إجمالي الالتزامات	١٠٩ ٦٦٠
المبلغ المقابل لها من اشتراكات المشاركين في الخطة	(٥٤ ٨٢١)
صافي الالتزامات	٥٤ ٨٣٩

ويقابل صافي الالتزامات أعلاه البالغ ٥٤ ٨٣٩ ٠٠٠ دولار مبلغ يقدر بـ ٣٧ ١٤٤ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة البالغة ١٧ ٦٩٥ ٠٠٠ دولار أساساً إلى خسارة اكتوارية تبلغ ١٣ ٢٩٢ ٠٠٠ دولار تعزى في المقام الأول إلى التغير في افتراض معدلات الخصم، من ٦ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٤,٥ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٥' إضافة إلى الافتراضات الواردة في الفقرة ٢' أعلاه، يُقدر أن القيمة الحالية للالتزامات ستزداد بنسبة ٢٠ في المائة، إذا زاد اتجاه التكلفة الطبية بنسبة ١ في المائة وتنخفض بنسبة ١٥ في المائة إذا انخفضت تلك التكلفة بنسبة ١ في المائة، مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. وبالمثل، يُقدر أن الالتزامات المستحقة ستزداد بنسبة ٢١ في المائة، إذا انخفض معدل الخصم بنسبة ١ في المائة، وتنخفض بنسبة ١٦ في المائة، إذا زاد ذلك المعدل بنسبة ١ في المائة، مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

(ج) استحقاقات الإعادة إلى الوطن:

١' عند نهاية الخدمة، يحق للموظفين الذين يستوفون شروط أهلية معينة، بما في ذلك الإقامة خارج البلد الذي يحملون جنسيته وقت انتهاء الخدمة، الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن التي تُحدد على أساس طول مدة الخدمة، ونفقات السفر ونقل الأمتعة. ويُشار إلى هذه الاستحقاقات مجتمعة باسم استحقاقات الإعادة إلى الوطن.

٢' وحسب ما ورد في الملاحظة ٢ (م) ٦'، كُلف خبير اكتواري بإجراء تقييم اكتواري لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١١. وكانت الافتراضات الرئيسية التي استعملها الخبير الاكتواري معدل خصم قدره ٤,٥ في المائة، وزيادات في الرواتب السنوية تتراوح من ٩,١ في المائة إلى ٤ في المائة بالاستناد إلى عمر الموظفين وفتتهم، وزيادات في تكاليف السفر قدرها ٢,٥ في المائة سنوياً؛

٣' وعلى أساس هذه الافتراضات، قدرت القيمة الحالية للالتزامات المستحقة المتعلقة باستحقاقات الإعادة إلى الوطن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٣ ٤٩٦ ٠٠٠ دولار يتألف من ٢ ١٢٩ ٠٠٠ دولار للصندوق العام، و ١ ٠٩٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة التعاون التقني (بما في ذلك الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى)، و ٢٧٧ ٠٠٠ دولار لتكاليف دعم البرامج.

(د) أيام الإجازة المتراكمة:

١' عند نهاية الخدمة، يجوز للموظفين استبدال أيام الإجازات المتراكمة بمحد أقصى قدره ٦٠ يوم عمل لأولئك الذين لديهم تعيينات محددة المدة أو مستمرة؛

٢' وحسب ما ورد في الملاحظة ٢ (م) '٦'، كلف خبير اكتواري بإجراء تقييم اكتواري لأيام الإجازات المتراكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. والافتراضات الرئيسية التي استعان بها الخبير الاكتواري هي معدل خصم نسبته ٤,٥ في المائة؛ ومعدل زيادة سنوياً في أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة قدره ١٢,٥ يوماً في كل من السنوات الثلاث الأولى، و ٣ أيام سنوياً في السنوات من الرابعة إلى السادسة، ويوم واحد سنوياً بعد ذلك، بمحد أقصى للإجازات المتراكمة قدره ٦٠ يوماً. ويُفترض أن تزداد المرتبات سنوياً بمعدلات تتراوح من ٩,١ في المائة إلى ٤ في المائة بالاستناد إلى عمر الموظفين وفتتهم؛

٣' وعلى أساس هذه الافتراضات، قدرت القيمة الحالية للالتزامات المستحقة المتعلقة بأيام الإجازة المتراكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ١ ٧٨١ ٠٠٠ دولار، يتألف من مبلغ ١ ٢٦٦ ٠٠٠ دولار للصندوق العام، ومبلغ ٣٤٩ ٠٠٠ دولار لأنشطة التعاون التقني (بما في ذلك الصناديق المتجددة والصناديق الأخرى)، و ١٦٦ ٠٠٠ دولار لتكاليف دعم البرامج.

الملاحظة ١٠

التبرعات العينية

خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدرت قيمة التبرعات العينية المحصلة بمبلغ ٢٨٤ ٠٠٠ دولار استناداً إلى منهجية التكاليف القياسية التي وضعها مركز التجارة الدولية. وتمثل المساهمات العينية أساساً في تسهيلات خدمة المؤتمرات التي تقدمها الحكومات والمنظمات الأخرى/النظر الآخرون من أجل تنظيم المناسبات/حلقات العمل المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المركز إعانة إيجار بقيمة ٤٤٩ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تمثل الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ الفعلي المسدد لاستئجار مبنى يشغله المركز.

الملاحظة ١١

الممتلكات غير المستهلكة

وفقاً للسياسات المحاسبية التي يتبعها مركز التجارة الدولية، تحسب الممتلكات غير المستهلكة على المخصصات الجارية في سنة شرائها. وكانت حركة الممتلكات غير المستهلكة، المحسوبة قيمتها بالتكلفة الأصلية، على النحو التالي (بآلاف دولارات الولايات المتحدة):

٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١١-٢٠١٠	
٤ ٣٣٨	٤ ٩٤٧	الرصيد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
٩٦٩	٥٤٩	المقتنيات
(١)	(٣)	ناقصاً: المبالغ المشطوبة - الحوادث والسرقات والأضرار
(٣٥٩)	(١ ٧٩١)	ناقصاً: الممتلكات المتصرف فيها
٤ ٩٤٧	٣ ٧٠٢	الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

